الفصل الأول

الكوارث والمفاهيم ذات العلاقة

تواجه الدول والمؤسسات المختلفة تغييرات في بيئة عملها، قد تكون سريعة ومفاجئة لأسباب مختلفة، ما قد يُسبِّب حدوث أنواع متعددة من الكوارث والأزمات لهذه المؤسسات، التي قد تختلف في أسبابها ومستويات حدوثها وشدة تأثيرها ودرجة تكرارها، وتؤثر هذه الأزمات في قدرتها على الاستمرار، وتهدد بقاءها وقدراتها على المنافسة، وتضع سمعة المؤسسة وبقاءها في بوتقة الاختبار، والمؤسسات التي لا تستطيع التعامل مع الأزمات من خلال الإدارة الفاعلة لمراحلها المختلفة يكون مصيرها دائمًا التخلف أو الاندثار.

وتُعَد الكوارث الطبيعية من أشد الأخطار التي تواجه الإنسان؛ لما تُخلفه من آثار خطيرة تهدد الكيانات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الخسائر البشرية نتيجة لعنصر المفاجأة والتدمير الكبير لهذه الكوارث، فضلًا عن الآثار السيئة التي تترسب لدى الناس باختلاف أعمارهم نتيجة لحدوث هذه الكوارث، ما يتطلب العمل على تخفيف حدة تأثيرها في الإنسان من النواحي النفسية والاقتصادية والاجتماعية كافة. إن تهديد البيئة وحياة الإنسان وممتلكاته بالأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية (فيضانات- زلازل- أمطار- براكين- تصحُّر.. وغيرها)، يتطلب وجود نشاط هادف يقوم به المجتمع؛ لتفهُّم طبيعة الأخطار المحتملة؛ لكي يعرف ما ينبغي عمله، ومن ثَمَّ اتخاذ التدابير اللازمة وتنفيذها؛ للتحكم في مواجهة الكوارث، وتخفيف حِدَّة آثار ما يترتب عليها.

ولقد كان الإنسان -على مدى سنوات عديدة- يعاني الكوارث الطبيعية، التي تترك وراءها آثارًا مدمرة للممتلكات والسكان، وكان يصعب على الدول مواجهتها؛ لقلة الإمكانات المتوافرة، ما جعل الخسائر كبيرة. وحتى قبل الحرب العالمية الأولى لم تكن الكوارث الصناعية معروفة، حتى حدث التطور الصناعي، وبدأت الدول تُصنِّع الأسلحة، التي تُحدِث الدمار الشامل في الدول المعادية، وأخذت الدول في تطوير هذه الأسلحة إلى أن

أصبحت متعددة الأنواع: (نووية - جرثومية - كيميائية)، كما أن تطوُّر المجتمعات البشرية، وازدهار الصناعات والعمران، وما ترتب على الصناعات الحديثة من أخطار، إلى جانب الكوارث والنكبات المختلفة التي تحدُث من حين إلى آخر، كل ذلك جعل التفكير الإنساني يتطور في ميدان الحماية؛ وذلك للمحافظة على العنصر البشري والموارد الاقتصادية، وبدأت الحكومات تأخذ بكل ما هو جديد في مجال مواجهة الكوارث وإدارتها ومكافحتها وحماية الأرواح والممتلكات بالتعاون مع الجهات الأخرى.

ومن الملاحظ تزايد حدوث الكوارث والأخطار الناتجة عنها عالميًّا بشكل كبير ومتسارع خلال الأزمنة الماضية، وظهرت أنواع جديدة من الكوارث لم تكن موجودة في السابق، ما أدى إلى خسائر كبيرة على مجمل البيئة الحضرية، خاصة في الدول النامية، فأثَّرت في كل المستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولعل الشعوب والمجتمعات التي اعتمدت على العلم والمعرفة والخبرة والمعلومات في التعامل مع الكوارث والأزمات كانت أَصْلَب عودًا، وأقدر على الصمود، وأجدر بالبقاء والاستمرار من غيرها، التي اعتمدت على الفوضى والارتجالية والعشوائية والتواكل، ما أدى -بطبيعة الحال- إلى ضعفها وتفكُّكها، وربما زوالها واندثارها.

أولًا: مفهوم الكارثة:

يُعَد مفهوم الكوارث في السنوات الأخيرة أكثر تطورًا وتنوعًا وشمولًا عن المفاهيم السابقة؛ نتيجة حدوث عديد من الكوارث الطبيعية والصناعية، إلى جانب الحروب وويلاتها، وقد حدثت فيضانات خطيرة في كثير من البلدان، راح ضحيتها عدد من الأرواح وسبَّبت الدمار، وقد شملت كثيرًا من البلدان المتقدمة، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان النامية.

الكارثة هي حدوث حالة مفاجئة غالبًا ما تكون بسبب الطبيعة، تهدد مصالح البلاد، وتُخِل بالتوازن الطبيعي للمجتمع، ويشارك في مواجهتها جميع الدول، وتتمثّل آثارها في تدمير شامل للممتلكات والأرواح، قد تتجاوز في مواجهتها الإمكانات والجهود العادية لخدمات الدفاع المدني والشرطة والإسعاف المحلية، الأمر الذي يتطلب معونات خارجية.

وكذلك تُعرَف الكارثة بأنها اضطراب مأساوي مفاجئ في حياة مجتمع ما بمنذرات بسيطة أو من دون إنذار، وتتسبّب في وفيات أو إصابات خطيرة أو تشريد أعداد كبيرة من أفراد المجتمع، أو تُهددهم، تفوق قدرة إمكانات أجهزة الطوارئ المختصة والسلطات المحلية؛ حيث إن التعامل معها في الحالات العادية يتطلب تحريك وحدات مماثلة لها من أماكن أخرى؛ لمُساعدتها على مواجهة الكارثة والسيطرة عليها.

وتَتعدَّد مفاهيم الكارثة بحسب الرؤية والمنظار في كل مجتمع أو دولة، وبحسب حجمها وأضرارها المادية والبشرية، وهُناك أيضًا خلْط ما بين مفهوم الكارثة والأزمة بوصفهما مُترادفيْن، لهما معنى واحد، ولما بينهما من تَشابُه من حيث المصدر، وسبب الحدوث، ووسائل المواجهة.

فهناك مَن عرَّف الكارثة بربطها بمعايير الخسائر البشرية، فهي التي تحدد إذا ما كانت الواقعة ترقى إلى مستوى الكارثة من عدمه، وآخر عرَّفها بربطها بمعايير الخسائر المادية، فهي التي تقيِّم مستوى الكارثة وتحدده، وهناك مَن عرَّفها بربطها بمعايير الخسائر البشرية والمادية معًا.

ولكن ما المفهوم اللغوي في اللغات المختلفة لكلمة الكارثة؟ وما المفهوم الاصطلاحي لها؟

❑ **المفهوم اللغوي لكلمة الكارثة:**

في اللغة العربية:

في القاموس الوسيط:

⊙ **تُعرَف الكارثة لغة: (كرث) الأمر وغيره كرثًا؛ أي اشتد عليه، وبلغ منه المشقة، فهو كارث، (الكارثة) تَعني الكارثة النازلة العظيمة، والشدة، وجمعها كوارث، ويقال: كرثته الكوارث؛ أي أقلقته، وكرثه الأمر؛ أي اشتد عليه، وبلغ منه المشقة، فهو كارث- كما يقال: اكترث له؛ أي حزن واهتم بشأنه.**

❑ في اللغة الإنجليزية (قاموس لونج مان) Long Man:

⊙ المترادف الأول Disaster

ويُعرف بأنه حادث فجائي وخطير، يُسبِّب ضررًا عظيمًا، أو خسائر في الأرواح، منها: (الزلازل أو الجفاف)، أو يُعرَف بأنه محنة فجائية كبرى، كأن يقال: لقد كان الفيضان كارثة مروعة، مات فيها المئات من الأشخاص.

⊙ المترادف الثاني Catastrophe

ومعناه شيء غاية في السوء، يُسبِّب مصائب عظيمة أو وفاة.. إلخ، أو هو حادث فُجائي غير متوقع ومروِّع، يُسبِّب معاناة كبرى أو محنة أو دمارًا.

❑ فى اللغة الفرنسية بمعجم PetitRobert

⊙ المترادف الأول Disaster

حدثٌ مميت، أو مصيبة غاية في الخطورة، أو هي محصلة الضرر المتجمع، والكارثة قد تُصيب عائلة أو بلدة.

⊙ المترادف الثاني Catastrophe

بمعنى مصيبة مرعبة وفجائية.

❑ المفهوم الاصطلاحي للكارثة:

⊙ **تَعدَّدت مفاهيم الكارثة وأنواعها لدى عديد من الكُتَّاب والباحثين، وكذا المؤسسات الدولية، ومنظمات الإغاثة، وفيما يلي عدد من هذه التعريفات:**

- حالة تفرض تجنيد الإمكانات غير العادية لمواجهتها، أو بصيغة أخرى حالة تعجز فيها الأجهزة العادية عن التدخل لمواجهة متطلبات طارئة، تهدد حياة عديد من البشر والممتلكات، وتدفع هذه الحالة إلى تَدَخُّل جهاز أو أجهزة عدة، لمواجهتها وإنقاذ الأرواح والممتلكات، وهي حادثة محددة زمنيًّا ومكانيًّا، ينجم عنها تعرُّض مجتمع بأكمله، أو جزء منه إلى أخطار مادية شديدة،

وخسائر في أفراده، تؤثر في البناء الاجتماعي؛ بإرباك حياته، وتوقُّف توفير المستلزمات الضرورية لاستمراره.

- وعُرِّفت الكارثة بأنها «حادثة محددة زمنيًّا ومكانيًّا، تقع بفعل الطبيعة أو الخطأ الإنساني المتعمد أو غير المتعمد، وتَنتُج عنها خسائر ضخمة في الأرواح والممتلكات، وتحتاج إلى جهود كبيرة لمواجهتها، قد تتعدى إمكانات الدولة وقدراتها، أو عدة دول مجتمعة.
- وعُرِّفت أيضًا بأنها حَدَثٌ يقع في وقت معين أو في قطاع من المجتمع، يحمل أخطارًا شديدة وخسائر مادية وبشرية، تؤدي إلى عجْز التنظيمات الاجتماعية في هذا المجتمع عن أداء كل أو بعض وظائفها.

وتُحدِث الكوارث دمارًا وفزعًا شديدَيْن؛ حيث تَحدُث فوضى في أداء الأدوار الاجتماعية، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو الأُسَر أو المنظمات، وتهتز القيم بشدة، وتَحدُث فوضى شديدة في الأنماط الأساسية للحياة والمعيشة في المجتمع خلال فترة تطول أو تقصر بحسب حجم الكارثة، وقدرة المجتمع على التخلص من آثارها بسرعة.

❑ **مفهوم الكارثة وفقًا للمنظمات والهيئات الدولية والوطنية المتخصصة:**

وهنا؛ نشيرُ إلى المفاهيم والتعريفات المتعددة لدى الباحثين والمنظمات الدولية؛ حيث توجد تعريفات متعددة للكارثة، حددتها المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة، تَميَّزت بالوضوح والشمولية والإيجاز ودقة اختيار الكلمات، وذلك على النحو التالي:

❑ **مفهوم الكارثة وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة UN:**

الكارثة حالة مُفجِعة، يتأثر من جرائها نمطُ الحياة اليومية فجأة، ويصبح الناس من دون مساعدة، ويعانون ويلاتها، ويصبحون في حاجة إلى حماية وغذاء وملابس وملجأ وعناية طبية واجتماعية واحتياجات الحياة الضرورية الأخرى.

❑ **مفهوم الكارثة الخاص بالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر IFRC:**

التقرير السنوي عن الكوارث في العالم، الذي صدر أول مرة عام ١٩٩٣، يُعرِّف الكارثة بأنها كل حَدَثٍ يقع لأسباب طبيعية أو بشرية، مقصودة أو غير مقصودة،

يَنتُج عنها مصرع عشرة أشخاص أو أكثر، أو تضرُّر مئة شخص أو أكثر أو إصابتهم، وردود الأفعال المؤلمة التي تظهر لدى الأفراد فوريًّا بعد الكارثة أو بعد فترة زمنية، تشمل عدة ساعات أو بضعة أيام أو عدة شهور، وتشمل الكوارث: الفيضانات والأعاصير والعواصف- الزلازل- الكوارث التقنية والصناعية- تحطُّم الطائرات وغرق السفن- الحروب- الانفجارات والاضطرابات المدنية وعمليات إطلاق النار- الإرهاب والعنف.

- **مفهوم الكارثة الخاص بمؤسسة سويسرا للإغاثة:**

المقصود بمصطلح «المصائب الطبيعية» حوادث ناتجة عن القوة الطبيعية، تؤدي إلى خسارة عدد كبير من الأفراد، وتشمل عديدًا من بوالص التأمين، ويعتمد نطاق الخسائر الناتج عن المصائب -ليس فقط على خطورة القوة الطبيعية المؤثرة، وإنما أيضًا- على العوامل البشرية، ومنها: تصميم مبنى، أو إمكان السيطرة على الكارثة في المناطق المنكوبة، وتُقسِّم المؤسسة المصائب الطبيعية إلى الفئات التالية: الفيضانات، الأعاصير، الزلازل، الجفاف، حرائق الغابات، الموجات الحارة، الموجات الباردة، التجمد، البرد، تسونامي، وكل المصائب الطبيعية الأخرى.

- **المفهوم الخاص بمكتب المساعدات الخارجية الأمريكية لحالات الكوارث USAID/ OFDA:**

يستخدم المكتب معايير أخرى في مفهوم الكوارث، هي:

- **كوارث الزلازل والبراكين، في حالة وقوع أي من الشروط التالية:**
  - وفاة ما لا يقل عن ٦ أفراد.
  - وفاة أو إصابة ما لا يقل عن ٢٥ فردًا.
  - تشريد أو تأثُّر ما لا يقل عن ١٠٠ فرد.
  - وقوع ضرر بما لا يقل عن مليون دولار أمريكي.

يشمل ذلك أيضًا الكوارث المناخية، الفيضانات، الانزلاقات الأرضية في حالة وقوع واحد أو أكثر من الحالات التالية:

- وفاة أو إصابة ما لا يقل عن ٥٠ فردًا.
- تشرُّد أو تأثُّر ما لا يقل عن ١٠٠٠ فرد.
- وقوع ضرر بما لا يقل عن مليون دولار أمريكي.

وتُضَم إليها كوارث الجفاف إذا كان عدد المتأثرين كبيرًا.

❑ **مفهوم الكارثة وفقًا للمنظمة الأمريكية لمهندسي السلامة AOSE:**

تحوُّل مفاجئ غير متوقع في أسلوب الحياة العادية؛ بسبب ظواهر طبيعية، أو من فِعْل الإنسان المُتَمثِّل في استخداماته السيئة للبيئة والتفجيرات النووية، التي يمارسها من حين إلى آخر، ومن مكان إلى مكان على سطح الأرض؛ ما يَتسبَّب في عديد من الإصابات والوفيات أو الخسائر المادية الكبيرة، وأيضًا واقعة مفاجئة تُسبِّب أضرارًا فادحة في الأرواح والممتلكات، وتمتد آثارها إلى خارج نطاق المنطقة أو الجماعة المنكوبة.

❑ **مفهوم الكارثة وفقًا للمنظمة الدولية للحماية المدنية ICDO:**

حادثة كبيرة تنجم عنها خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، وقد تكون طبيعية Natural Disasters مَرَدُّها فِعْل الطبيعة: «سيول -زلازل- عواصف»، وقد تكون كارثة فنية Technical Disasters أي: مَرَدُّها فِعْل الإنسان، سواء كان إراديًّا: «عمدًا» أو لا إراديًّا «بإهمال»، وتتطلب لمواجهتها معونة الوطن، أو على المستوى الدولي، إذا كانت قدرة مواجهتها تفوق القدرات الوطنية.

❑ **مفهوم الكارثة وفقًا للإستراتيجية الدولية للحد من الأخطار UNISDR:**

اضطراب في أداء المجتمع أو التجمعات، يتضمن خسائر كبيرة، وآثارًا سلبية في الأرواح والنواحي المادية والاقتصادية والبيئية، التي تفوق قدرة المجتمع أو التجمع العمراني المتأثر على مواجهتها باستخدام موارده الذاتية.

وبناءً على ذلك، فإن مفهوم الكارثة لا بد أن يشتمل على العناصر التالية:

- **عنصر المفاجأة أو المباغتة:**

فالكوارث غالبًا ما تحدُث بصورة مفاجئة، فتأخذ الضحايا على حين غِرَّة؛ ما يؤدي إلى حالة من الارتباك والاضطراب والفوضى والذعر والخوف، وتُسبِّب فقدان القدرة على السيطرة على الموقف، وشَلَّ التفكير في كيفية تفادي الضرر.

- **عنصر الضرر:**

الظواهر الطبيعية أو ما يقوم به الإنسان من أنشطة لا تُعَد كوارث في حد ذاتها، ولكنها تُعَد كوارث إذا نتجت عنها خسائر بشرية في الأرواح أو إصابات أو خسائر مادية، وليس ضروريًّا أن تُسبِّب أضرارًا مادية وبشرية معًا، بل قد تكون لها أضرار بشرية أو مادية فقط.

- **عنصر التأثير الشامل:**

من طبيعة الكوارث أن آثارها لا تقتصر على الفئة أو المنطقة المنكوبة، ولكن قد تمتد لتؤثر بدرجات متفاوتة في الإنسان، وبخاصة الأطفال، ما يكون له تبعات مؤلمة في تكوين شخصياتهم في المستقبل، وتؤثر أيضًا في المجتمع، وقد تبقى هذه الآثار أوقاتًا طويلة، ما ينشئ أجيالًا ذات نفسيات مضطربة ومزاج عصبي، قد يستمر معهم أعوامًا عديدة، وتؤثر أيضًا في الدولة، وقد تمتد آثارها خارج نطاق الدولة.

- **الخطورة:**

دالة ضمنية تحمل مجموعة من الاحتمالات والدلالات لوقائع محددة تُسبِّب الخسائر، وتُقاس الخطورة بكمية الخسارة الواقعة خلال حدوث الأخطار (hazards) في مكان ما وخلال مدة زمنية محدودة.

- **قابلية الإصابة:**

المدى الذي تتأثر به الجماعة أو الإنشاءات أو الخدمات أو المنطقة الجغرافية، بفعل الدمار أو الهلاك الناتج عن الخطر المعين الذي تُسبِّبه الكارثة.

ونحن نرى أن الكارثة حَدَث مُفجع، طبيعي أو ذو نمط بشري، يَنتُج عنه تهديد أو خسائر فادحة في: (الأرواح - الممتلكات - الثروات)، ويُعطِّل أو يؤثر في منظومة مهمة في المجتمع أو أكثر، وقد تكون له دلائل أو يكون مفاجئًا، وقد تفوق السيطرة على نتائجه القدرات المتاحة.

ومفهوم الكارثة Disaster يدلل على مفاهيم عدة، يرتبط ويتداخل أغلبها مع مفاهيم الأزمة، وأهم خصائص الكارثة أنها حَدَثٌ غير عادي، مقلق وشديد الدمار، يتطلب الاهتمام العام، كما يعني وجود ضحايا أبرياء، فضلًا عن أن الكارثة تُحتِّم تدخُّل الحكومة وغيرها من الهيئات، ما يُعَد أمرًا واجبًا وشرعيًّا.

وعمومًا؛ فإن مفهوم الكارثة يُستخدَم لوصف الخلل الذي يصيب المنظمة أو المجتمع في وقت معين، وغالبًا ما تُوجِد الكارثة أزماتٍ أو أزمة، بينما قد يحدُث العكس؛ أي تنتُج عن تَفاقُم الأزمة كارثة.

وأخيرًا؛ فإن الكوارث أحداثٌ أو وقائع، تنتُج عنها أضرار فادحة في الأرواح أو الممتلكات، أو كليهما معًا، بعكس الأزمة في مراحلها الأولى، فعند وقوعها لا تنتُج عنها بالضرورة خسائر مادية وبشرية كبيرة؛ حيث ينتقل الحدث لاحقًا من كونه أزمة إلى كارثة، فالكارثة قد تكون لحظة تفاقُم الأزمة وانفجارها، وحدوث أضرار مادية أو بشرية فادحة، فينتقل الحدث من كونه أزمة إلى كارثة.

وعلى الرغم من تشابُه المترادفات المتعلقة بالكارثة والأزمة والخطر، فإن الأزمات قد تمتد وتتحول إلى كوارث.. كما نرى ذلك في الأزمة السورية.

ثانيًا: المفاهيم ذات العلاقة بمفهوم الكارثة:

قد تتفق الكارثة والأزمة مع بعض المفاهيم الأخرى في أن جميعها تُسبِّب حالة من الذعر والعصبية والقلق، غير أنها تختلف في المفهوم والمدلول على النحو التالي:

⊙ **الأزمة** Crisis:

موقف تنتُج عنه تغيرات بيئية مُولِّدة للأزمات تخرج عن إطار العمل المعتاد، وتتضمن قدرًا من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفاجأة، ويتطلب هذا الموقف استخدام أساليب إدارية مبتكرة، وسرعة ودقة في رد الفعل، ويُفرِز آثارًا مستقبلية تحمل في طياتها فرصًا للتحسين والتعلم.

⊙ **التهديد** Threat:

علامة أو إنذار للأخطار المحتمل حدوثها، وهو إحدى المراحل قبل حدوث الأزمة، ويمكن القول: إن التهديد يُمثِّل مواقف أو تغييرات في البيئة الخارجية، تُعَد خطرًا قائمًا أو محتملًا، ويمكن أن تكون مصادر التهديد، مثل انخفاض الروح المعنوية، أو عدم التعاون، والصراع، واللامبالاة.

⊙ **الحادث** Accident:

حَدَثٌ مفاجئ غير متوقع، تم سريعًا، وانقضى أثره فور إتمامه، ولا تكون له صفة الامتداد بعد حدوثه، وقد تنجم عنه أزمة، لكنها لا تُمثِّله فعلًا، وإنما تكون فقط إحدى نتائجه، ومثال على ذلك؛ حدوث خلل في بعض أجهزة القطار أدى إلى خروجه عن القضبان واصطدامه بالأفراد والمباني.

⊙ **الحدث** Incident:

خَلَلٌ في مُكوِّن أو نظام فرعي تم تَدارُكه ولم يُسفِر عن نتائج سلبية، وإذا لم تُغَيَّر الظروف فستكون النتائج أكثر خطورة في حالة تَكرار الحدث، ومثال على ذلك؛ حدوث خلل في أحد الصمامات في مفاعل نووي تم تَداركُه وإصلاحه، ولم تترتب عليه أي خسائر.

⊙ **المشكلة** Problem:

حالة من التوتر وعدم الرضا الناجمين عن بعض الصعوبات، التي تعوق تحقيق الأهداف، وتتضح معالم المشكلة في حالة عدم تحقيق النتائج المطلوبة، ولذلك تكون السبب الأساسي في حدوث حالة غير مرغوب فيها، بل تصبح مقدمة لأزمة إذا اتخذت مسارًا معقدًا يصعب من خلاله توقُّع النتائج بدقة.

فالأزمة عادة ما تكون إحدى الظواهر المتفجرة عن المشكلة، التي تأخذ موقفًا حادًّا شديد الصعوبة والتعقيد، غير معروف أو محسوب النتائج، ويحتاج التعامل معه إلى السرعة والدقة، في حين أن المشكلة عادة ما تحتاج إلى جهد منظم لتشخيصها والتعامل معها.

- **النكبة أو البلية:**

حالة مدمرة حدثت فعلًا، تنجم عنها غالبًا أضرار جسيمة، سواء كانت هذه الأضرار مادية أم معنوية أم بشرية.

- **الصراع والنزاع** Conflict:

هو تَصارُع إرادتيْن وتَضاد مصالحهما وتعارضهما، وغالبًا ما يكون الصراع معروف الأبعاد والأطراف والاتجاه.

ويقترب مفهوم الصراع والنزاع من مفهوم الأزمة، بالنظر إلى أن بعض الأزمات تُعبِّر عن تَصارُع إرادتيْن، وتضاد مصالحهما وتعارضهما، بَيْدَ أن النزاع يبدو حول الخلافات القانونية، والصراع قد تكون معروفة أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، وتكون مثل هذه المعلومات شبه مجهولة بالنسبة إلى الأزمات، مثل الصراع العربي- الإسرائيلي، وهو يُحدِث خللًا في النظام الإقليمي.

- **الخلاف** Dispute:

يُعبِّر مفهوم الخلاف عن المعارضة والتضاد وعدم التطابق، سواء في الشكل أو الظروف أو المضمون، وهو ما قد يكون أحد مظاهر الأزمة، ولكنه لا يُعبِّر عنها تمامًا، والاختلاف لا يُمثِّل أزمة في حد ذاتها، ولكنه يُعبِّر عنها، أو يكون ناتجًا عن نشوئها واستمرارها.

- **الصدمة** Chock:

يُعبِّر مفهوم الصدمة عن شعور فجائي حاد نتيجة حادث ما، والتعامل معه يتم بأسلوب الامتصاص؛ للتغلب على عنصر المفاجأة، وهو أحد عوارض الأزمة، أو أحد مسبباتها أو نتائجها.

⊙ **القوة القاهرة Major-Force:**

كل أمر لا يستطيع الإنسان أن يتوقعه، ومنها: الظواهر الطبيعية «الفيضان، الجفاف، العواصف، الحرائق..... إلخ»، غارات العدو، كما أنها قد تخرُج عن سيطرة مُتَّخِذ القرار.

⊙ **الأخطار والكوارث:**

إن الأخطار والكوارث مفهومان مختلفان في دلالاتهما، ولكن كثيرًا ما يُخلَط بينهما، وكثيرًا ما يُستخدمان مترادفيْن، فالأخطار حالة أو حَدَثٌ طبيعي خارج إرادة الإنسان، ومنها: البراكين، العواصف، الفيضانات، وغيرها، وتترتب عليها أضرار فادحة (محتملة) على الإنسان أو ممتلكاته ومصالحه أو على بيئته.

⊙ **الوضع الكارثي:**

يُشير الوضع الكارثي إلى أثر الخطر -طبيعيًّا كان أو بشريًّا- على المجموعات البشرية، ويتمثل ذلك في عدد القتلى من البشر والحيوانات، وحجم الخسائر المادية من جراء تهدُّمها أو انهيارها أو اختراقها، وإن أدى الحدث إلى أضرار بالغة تتصل بتعطيل حركة النقل البري والبحري والجوي، وتوقُّف الاتصالات السلكية، وتعطُّل أداء الخدمات الصحية والتعليمية والدوائر الحكومية (الأمنية، الدفاع المدني... إلخ).

⊙ **إدراك الكارثة:**

يتفاوت الناس في إدراك الكوارث بدرجات مختلفة، وذلك استنادًا إلى خبراتهم السابقة في التعامل مع الكوارث من النوع نفسه طبيعية كانت أو بشرية، ومدى تدريبهم ومستوى تعليمهم واستعدادهم ومقدرتهم على فهْم الكارثة، وفهْم أبعاد الأخطار المُتسبِّبة في حدوثها، والنتائج المترتبة عليها، إضافة إلى عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى ذات دلالات تؤثر في ذلك الإدراك.

فيتأثر حُكم الناس وإدراكهم للكارثة بتقارير الإعلام والمعرفة المستقاة من التجربة الشخصية، ولكنهم يميلون إلى اهتمام أكبر بالأخطار، التي

ينتج عنها ضرر فوري، ومنها الزلازل والحرائق وكوارث السير والطيران، عن تلك التي تستغرق وقتًا طويلًا لظهور آثارها السلبية، ومنها الجفاف والفيضانات وغيرهما.

ثالثًا: المهددات والأخطار الناجمة عن الكوارث:

الأخطار: احتمال ظهور حَدَثٍ تنتُج عنه أضرار محتملة في منطقة ما في زمن محدد.

كما تُعرف الأخطار بأنها: «ظواهر وأحداث يمكن أن تقع في البيئة أو المنطقة، وتُهدِّد مكوناتها الطبيعية والبشرية، وتنتُج عنها خسائر مادية وبشرية جسيمة، ويتم التعرف عليها من خلال سجلات الوقائع والأحداث، التي تعرضت لها المنطقة قديمًا، ومن الدراسات العلمية والشواهد والمؤثرات الملاحظة حاليًا، وتختلف الأخطار في توزيعها الجغرافي وأسبابها والآثار التي تنتُج عنها، والسبل والإجراءات التي يمكن أن تُتَّخَذ لمنعها والتخفيف من آثارها.

الخطورة: درجة التوقع (محسوبة بالمئة) لفقدان الأرواح، أو حجم أضرار الممتلكات، أو مستوى اضطراب الاقتصاد إثر وقوع الكارثة.

الطوارئ: وضْع أو حالة تتميز بانخفاض ملحوظ في قدرات الناس على الاحتفاظ بظروف حياتهم العادية، مع ما يتبع ذلك من أخطار على الصحة والحياة وظروف العيش.

تُعرَف الكوارث بأنها: ظواهر وأحداث وقعت في البيئة أو المنطقة، ونتجت عنها خسائر بشرية ومادية جسيمة، وتدمير للبنية التحتية والمساكن، وتشريد للسكان، وإرباك للحياة المعتادة: التعليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية. وقد تكون الكوارث مفاجئة أو متوقعة سريعة، ومنها البراكين والزلازل والأعاصير المدارية والأمواج البحرية العاتية «تسونامي» المصاحبة للزلازل البحرية، وانفجار المحطات النووية ومصانع المواد الخطرة (الإشعاعية والكيميائية)، وكوارث بطيئة الحدوث، ومنها المجاعات والتصحر وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة.

تكون الكوارث أحيانًا أخطارًا متوقعة الحدوث، وقد لا تكون متوقعة، وليس كل خطر يهدد المنطقة تنتُج عنه كارثة، ولكن تحوُّل الخطر إلى تهديد تنتُج عنه كارثة، وقد يتحول الخطر إلى كارثة نتيجة تصرُّف الإنسان؛ فمثلًا الأمطار الغزيرة والسيول التي تنتُج عنها لا تشكل خطرًا دائمًا، ولكن قد تتحول إلى كوارث عندما يتدخل الإنسان في تغيير جيومورفولوجية الأودية[١]، بتغيير مساراتها، أو عَمَل حواجز تقطعها، أو الاستيطان في أوديتها، أو إقامة منشأة في بطونها أو قريبًا جدًّا منها، بحيث تحتجز وتعرقل جريان المياه فيها، فيرتفع منسوب المياه في مجاري الأودية، وتفيض نحو المناطق المجاورة لها؛ حيث المباني والمرافق والمنشآت والمزارع والطرق.

يتعرض العالم لأخطار وكوارث طبيعية، لا يخلو منها مكان على سطح الأرض، سواء على اليابسة أو الماء، وفي المناطق المتقدمة والمتخلفة، والغنية والفقيرة، وأنواعها كثيرة، فمنها المحلي والإقليمي والعالمي، ومنها شديد الخطورة والمتوسط والضعيف، ومنها ما يؤثر مباشرة وغير مباشرة في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، ومنها ما ليس له تأثير.

وتختلف الأخطار الناجمة عن الكوارث -بحسب مسببات وقوعها- إلى: أخطار جيوفيزيائية[٢]، أخطار حيوية. والأخطار الجيوفيزيائية تنقسم إلى: أخطار أرضية، أخطار حيوية، أخطار مائية.

---

(١) جيومورفولوجية الأودية: تعني علم شكل الأرض، بالإنجليزية Geomorphology: تُركِّز على دراسة التضاريس، ومنها: (الجبال والسهول والأودية والأنهار والصحارى والسواحل) وأسباب نشأتها وتطوُّرها. وهذا العلم ما هو إلا علم خاص بدراسة الظواهر الطبيعية الموجودة على ظهر الأرض من إنشاءات خاصة طبيعية نشأت الأرض بها، ويقوم علم شكل الأرض بتحليل التضاريس، والبحث لفهم تاريخ التغييرات المستقبلية، وتطوُّرها وتنبؤها عن طريق مجموعة من عمليات الملاحظة الأرضية، وتجارب في المختبرات، ونماذج رقمية.

(٢) أخطار جيوفيزيائية: تعني الأخطار الجيولوجية (التخفيف لزلزال وانهيار بنية رسم الخرائط في المناطق الحضرية (رسم الخرائط فائدة، التخزين تحت الأرض موقع الخزان). رسم الخرائط الجيولوجية، علم الآثار، الطب الشرعي (أي الدفن غير القانوني،.... إلخ) الهندسة المدنية، الاختبارات غير المتلفة. (NDT) ما يسمى «براونفيلد» والدفن التحقيقات، الذخائر غير المتفجرة (كشف الذخائر والألغام غير المتفجرة)، سلامة السدود، تطبيقات البنية التحتية لديها أكثر من عنصر في الهندسة الجيوفيزيائية، وهو التعامل مع كشْف وتوصيف ظروف رصف الطرق الخطرة الكامنة مثل الطرق السريعة والجبلية، وهذا النوع من التطبيق قد ينطوي على الكشف عن الفراغات تحت الطرق؛ بسبب الحفريات تحت الأرض؛ أي (التعدين أو الأنفاق)، أو وصف للسلامة النسبية لتعزيز الهياكل البنائية في هياكل الجسور أو وسائل النقل الأخرى.

❑ **الأخطار والكوارث الأرضية:**

تشمل الأحداث والوقائع التي تحدُث في الأرض، ومنها البراكين والزلازل والهزات الأرضية والغازات السامة التي تخرُج من باطن الأرض والتصدعات والتشققات الأرضية والانهيارات السفحية الطينية والحصوية وزحف الرمال.

❑ **الأخطار الجوية:**

تتألف من الأحداث والظواهر التي تقع في الجو، ومنها: الأعاصير، العواصف الهوائية كالهربكين والتيفون والترينِدو، العواصف الترابية، الموجات الهوائية الباردة والحارة، البرد، الصقيع، الأمطار الغزيرة، الضباب، البرق، الصواعق، الجفاف، القحط، وغيرها من الظواهر التي تقع بسبب العوامل الجوية.

❑ **الأخطار المائية:**

أحداث وظواهر مائية تقع في البحار والمحيطات والسواحل البحرية وعلى اليابسة، وتشكل خطرًا على البيئة ومكوناتها كالأمواج البحرية «التسونامي» والمد والجزر والدوامات المائية والسيول والفيضانات والانهيارات الثلجية، وتُصنَّف بعض الأخطار الجوية والأخطار المائية بالأخطار الجوية المائية كالهربكين[١] والتيفون[٢] والترينِدو[٣] والدوامات المائية؛ لأنها رياح وعواصف شديدة مصحوبة بمياه.

❑ **الأخطار الحيوية:**

أمراض وأوبئة وآفات تصيب الكائنات الحية المختلفة، وتنقسم الأخطار الحيوية إلى (إنسانية وحيوانية ونباتية):

---

(١) **الهربكين:** يُطلَق على الأعاصير المدارية في خليج المكسيك، وجزر الهند الغربية، وشبه جزيرة فلوريدا في جنوب شرق الولايات المتحدة، وتتكون عواصف الهربكين عندما تقوى الانخفاضات الجوية المدارية بفعل الهواء الرطب الحار فوق المحيطات المدارية.

(٢) **التيفون:** مثل الهربكين، يحدث في جنوب شرق آسيا، وبصفة خاصة في بحر الصين وجزر الفلبين وجنوب اليابان في المدة من مايو إلى ديسمبر، وفي غير هذه المناطق تحدُث الأعاصير المدارية أيضًا في جهات مدارية أخرى، منها خليج البنغال والبحر العربي وشرقي جزيرة مدغشقر وشرق أستراليا وشمالها.

(٣) **الترينِدو:** أعنف أنواع العواصف التي تحدُث في العروض الوسطى، ويُطلَق عليها أحيانًا «التويستر»، ويتكون الترينِدو من دوامة هوائية إعصارية حول ضغط شديد الانخفاض، وينشأ عن صغر هذه الدوامة الإعصارية انحدار شديد في الضغط، ما يؤدى إلى سرعة الرياح وعنفها، التي تصل عادة ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ميل في الساعة، ويبلغ معدل تحركها ٦٠ ميلًا في الساعة أو أكثر.

❑ **الأخطار الإنسانية:**

تشمل الأمراض والأوبئة الجرثومية والبكتيرية، التي يتعرض لها الإنسان فتُميته، أو تصيبه بالعِلَل والمصائب والتشويه، ومنها مرض الطاعون والسرطان والإيدز والسل والكوليرا والملاريا وأنواع من الأنفلونزا، وغيرها من الأمراض والأوبئة التي يتعرض لها الإنسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال ملامسته الحيوانات، أو أكْل لحومها، أو تَناوُل ألبانها ومشتقاته.

❑ **الأخطار الحيوانية:**

أمراض تصيب الحيوانات والطيور بأنواعها، وتشكل خطرًا عليها، ومن ثَمَّ على الإنسان نتيجة ملامستها أو أكْل شيء من منتجاتها، ومنها جنون البقر والطاعون والحمى المالطية وأنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير، وغيرها من الأمراض الحيوانية التي تؤدي إلى نفوقها، وإصابة مَن حولها من البشر.

❑ **الأخطار النباتية:**

أمراض وأوبئة فطرية وبكتيرية وفيروسية تصيب النباتات والمحاصيل الزراعية بأنواعها؛ فتؤدي إلى تَلَفِها أو ضعف نموها أو تدني إنتاجها، ومنها: مرض الذبول الوعائي، سوسة النخيل الحمراء، العناكب النباتية والحشرات والحلزونيات وغيرها من الأمراض والآفات التي تصيب النباتات على اختلاف أنواعها.

❑ **الأخطار والكوارث البشرية:**

اعتلالات يمكن أن تحدُث أو سبق أن حدثت في البيئة أو المجتمعات؛ بسبب تصرُّف الإنسان أو نتيجة عمله أو نشاطه المختلف، فهو المُتسبِّب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بقصد أو بغير قصد، في وجودها وحدوثها.

الأخطار الناتجة عن تصرفات وسلوكيات البشر كثيرة، منها أخطار اقتصادية وصناعية وتقنية وزراعية وغذائية وفكرية وعقائدية واجتماعية وغيرها من المشكلات، والوقائع المؤثرة في البيئة ومكوناتها المختلفة، وحينما تقع هذه الأحداث في البيئة أو

تنتُج عنها خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات، فإنها تتحول من أخطار إلى كوارث بشرية، ويمكن أن تُصنَّف الأخطار والكوارث البشرية إلى الأنواع التالية:

- **الأخطار الاقتصادية:**

تتضمن المصائب والأزمات الاقتصادية التي تحدث بسبب نشاط الإنسان الاقتصادي، ما يلي:

- استنزاف الموارد والثروات الطبيعية الجوفية، ومنها المعادن والبترول والمياه، والموارد والثروات السطحية، ومنها النباتات والحيوانات.
- تلوُّث المياه، وتدهور التربة وتلوُّثها؛ بسبب النشاط الزراعي واستخدام المخصبات والمبيدات الكيماوية، وانتشار الأوبئة والأمراض والفطريات التي تصيب المحاصيل الزراعية، ما يقلل من إنتاجها كمًّا وكيفًا، وارتفاع أسعار المواد الغذائية.
- كساد النشاط التجاري وانتشار المضاربات المالية قد يؤديان إلى خسائر مالية كبيرة للأفراد والشركات، كما يحدث كثيرًا في أسواق الأسهم المحلية والعالمية حاليًا.

- **الأخطار الغذائية:**

يتسبّب الإنسان في نشوء أزمات غذائية، نتيجة عدم توافر الكفاية من المواد الغذائية المعروضة في الأسواق، أو احتكارها من قِبَل بعض التجار؛ بسبب اشتعال الحروب أو لعدم استتباب الأمن، وتُشكِّل المواد الغذائية خطرًا على الإنسان في بعض الأوقات؛ بسبب تعرُّضها للسموم والمبيدات الزراعية المختلفة، التي يبالغ كثير من المزارعين في استخدامها، وكذلك استخدام المخصبات في الفترة الأخيرة لزيادة الإنتاج الزراعي من جهة، والقضاء على الآفات والفطريات النباتية من جهة أخرى.

- **الأخطار الصناعية:**

أخطار تنتُج عن استخدام الآلات والتقنيات الحديثة في الصناعة وتوليد الطاقة، وما ينتُج عنها من اشتعال الحرائق، وتسرُّب المواد الكيميائية والإشعاعية والمواد السامة المختلفة، التي تؤثر في البيئة، وتتسبب في انتشار الأمراض والأوبئة، ومن ثَمَّ الإضرار بحياة الإنسان والكائنات الحية الأخرى.

❑ أخطار التجارب العلمية:

يقوم العلماء في المجالات السلمية وغير السلمية والطبية والغذائية وفي مجالات الطاقة بإجراء التجارب في الغلاف الجوي وفي الأرض وفي قاع البحار والمحيطات، وعلى الحيوانات والنباتات والإنسان، وينتُج عن ذلك انتشار السموم والمواد الكيميائية والإشعاعية في البيئة، وانتشار الأوبئة والأمراض المستعصية، ومنها الأورام الخبيثة، أمراض السرطان بأنواعه.

❑ الأخطار الحربية:

تشتعل الحروب المحلية والإقليمية والعالمية لأسباب وأهداف مختلفة، منها العقائدية والاقتصادية والدينية والاستعمارية والسياسية، وعادة ما تُخلِّف هذه الحروب وراءها كوارث وأزمات اجتماعية واقتصادية وبيئية (جوية وأرضية ومائية وحيوية)، وقتلاً وتشريدًا لسكان المناطق الواقعة فيها، وكثيرًا ما يتجاوز تأثيرها مناطق النزاعات والحروب.

❑ أخطار وسائل النقل:

أصبحت وسائل النقل المختلفة مصدرًا خطرًا؛ لما تُسبِّبه من حوادث ينتُج عنها قتْل الآلاف من البشر وإصابتهم سنويًّا؛ نتيجة حوادث الطيران والملاحة البحرية والقطارات والسيارات، وقد تجاوز عددُ الإصابات والقتلى لحركة النقل بالمواصلات سنويًّا عددَ الإصابات والقتلى الناتج عن الأمراض في كثير من دول العالم، خاصة الدول النامية، كما أن وسائط النقل تسهم في تلوُّث البيئة، بما تبثه من أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد النيتروجين والرصاص والهيدروكربونات السامة وارتفاع حرارة الجو نتيجة الاحتراق الداخلي في المحركات، كذلك ما يحدث من تسرُّب للمواد الخطرة والسامة المنقولة بالمركبات والحاويات الكبيرة، نتيجة حوادث مرورية أو تسرُّب في الصهاريج[1]، ويكفي أن نقول: إن حوادث السير في المملكة العربية السعودية فقط

---

(١) يقضي نحو ١,٢٥ مليون نسمة نَحْبَهم كل عام؛ نتيجة حوادث المرور، وتُمثِّل الإصابات الناتجة عن حوادث المرور أهم أسباب وفاة الشباب من الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة، ٩٠٪ من الوفيات العالمية الناتجة عن حوادث الطرق في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل، على الرغم من أن تلك البلدان تمتلك تقريبًا نصف المركبات الموجودة في العالم، وينتمي نصف مَن يموتون في طرق العالم تقريبًا إلى فئة «مستخدمي الطرق المعرضين للخطر»، وهذه الفئة تشمل الراجلين وراكبي الدراجات وراكبي الدراجات النارية، ومن المتوقع أن ترتفع معدلات حوادث المرور، إن لم تُتَّخذ إجراءات بشأنها، لتصبح سابع سبب من أسباب الوفاة الرئيسة بحلول ٢٠٣٠.

تحصد أرواح ما لا يقل عن ١٧ شخصًا يوميًّا، وأن خسائرها السنوية تتجاوز ١٣ مليار ريال سعودي.

❑ **التلوث البيئي:**

يُعَد التلوث البيئي من أخطار العصر الحديث؛ نتيجة التقدم الصناعي، وتَعدُّد النشاط البشري، الذي يزداد بزيادة سكان الأرض. ويشمل التلوث البيئي تلوُّث الهواء والماء والتربة، والتلوث الصوتي والضوئي، وأصبحت كثير من الأجواء والمياه ملوثة بما لا يناسب الكائنات الحية، كما أن كثيرًا من التربة أصبحت غير صالحة للزراعة أو انخفضت إنتاجيتها بشكل كبير، ونتيجة لذلك كثرت الأمراض البشرية والحيوانية والنباتية، وانخفضت كميات المحاصيل الزراعية المُنتَجة، واختفت بعض النباتات الطبيعية، وارتفعت حرارة الجو المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في البيئة البشرية والنباتية والحيوانية.

❑ **الأخطار الفكرية والعقائدية:**

تُعَد الأخطار الفكرية والعقائدية أسوأ المصائب؛ لإيمان معتنقيها بصحتها وخطأ الآخرين، وامتدادها الزمني، وانتشارها الجغرافي الواسع، وكثرة المؤمنين بها، ومن آثارها الصراعات التي تحدث على مَرِّ القرون بين أتباع الديانات السماوية والعقائد والمذاهب التي تفرعت عنها. ولتعصُّب كثير من أتباعها لمعتقده ومذهبه وكراهيته الآخرين وتكفيره لهم؛ نتجت عنها صراعات طاحنة بين معتنقيها في مناطق كثيرة من سطح الأرض، استمر بعضها أكثر من مئة عام[1]، نتج عنها قتْل الملايين من البشر وتشريدهم، تدهُور اقتصادي، حدوث مجاعات، انتشار الأمراض والأوبئة.

ويُعَد العاملان الفكري والعقائدي -في الوقت الحاضر- مهمَيْن فيما يحدث من صراعات وحروب واحتلال وتفجيرات في كثير من دول العالم، كانت لها آثار سلبية

(١) حرب الأعوام المئة صراع طويل بين فرنسا وإنجلترا، وقد دام ١١٦ سنة من ١٣٣٧ إلى ١٤٥٣؛ حيث ادعى الملوك الإنجليز العرش الفرنسي، وكافحوا من أجله. وهذه الحرب قطعت بعد فترات طويلة من السلام، قبل أن تنتهي بطرد الإنجليز من فرنسا، باستثناء كاليه، وكانت الحرب سلسلة من النزاعات، أما بالنسبة إلى تعبير «حرب الأعوام المئة»، فقد كان تعبيرًا تأريخيًّا اصطُلِح لاحقًا من قِبَل المؤرخين؛ لوصف سلسلة الأحداث.

أدت إلى قتل وإصابة وتشريد سكان المناطق التي وقعت فيها، وإصابة اقتصادها بالشلل، هذا إلى جانب فقدان سكانها الأمن والاستقرار. ومثال على ذلك؛ ما يحدث في العراق بعد الغزو الأمريكي لها عام ٢٠٠٣، وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها حتى الآن.

- **الأخطار الاجتماعية والسلوكية:**

ضعف دور الضوابط الدينية والأعراف الاجتماعية الجيدة، التي تحدد العلاقة بين البشر، وتُوجِّه الإنسان نحو الأفضل، واحترام الآخرين، وحُبّ الخير لهم، وطغت المصالح المادية وحُبُّ الذات على حساب حقوق الآخرين.. وقد نتج عن ذلك كثير من الأخطار والأمراض الاجتماعية والصحية والنفسية، ومنها انتشار الفساد والرشوة في المجتمعات، والسرقات المادية والفكرية، وجرائم القتل والاغتصاب والاختطاف، والتفكك الأسري، وارتفاع نِسَب الطلاق، وتعاطي المخدرات وإدمانها، والانتحار، والعلاقات الجنسية غير المشروعة، والشذوذ الجنسي، وما نتج عنها من أمراض خطيرة.

- **الكوارث غير التقليدية:**

الكوارث غير التقليدية هي التي تنشأ من مواد غير تقليدية في الكوارث التي تَسبّب فيها الإنسان، وأصبح هنالك مصطلح في الأدبيات للأسلحة التي تُصنَع منها هذه المواد، وهي أسلحة الدمار الشامل، وهي ثلاثة أنواع تحديدًا: (النووية والكيميائية والبيولوجية).

وهي أسلحة يمكنها قتْل أعداد كبيرة من البشر، أو تُسبِّب خسائر فادحة للمنشآت والمرافق العامة أو الخاصة، وتُلوِّث البيئة، وهي كالتالي:

- **الأسلحة النووية والذرية:**

وتحدُث نتيجة وجود نظائر مشعة وتفاعلات نووية.

- **الأسلحة الكيميائية:**

وهي مجموعة من الغازات السامة، يتم تحضيرها كيميائيًّا، ومنها: غاز الدموع، غاز القيء، غاز الدم، غاز الأعصاب، الغاز الخانق.

⊙ **الأسلحة البيولوجية:**

وهي الأكثر تدميرًا، وتتكون من كائنات حية معدية تعيش وتتكاثر، ويمكن صُنْع ترسانة منها خلال وقت قصير، وبإمكانات مادية وتكنولوجية غير مكلفة.

رابعًا: كوارث الحروب والنزاعات المسلحة:

منذ القديم حتى الآن، كان تحقيق «السلم المطلق» (LePacifisme) ودوامه، من أبرز الشعارات التي يهفو إليها المجتمع الإنساني. ومن هنا، فقد سعى المجتمع الدولي باستمرار إلى إقرار السلم الدائم، مستندًا في ذلك إلى القانون الدولي. وفي هذا العصر، وعلى الرغم من التأكيد المتزايد على حاكمية القوانين الدولية -ولا سيما القانون الدولي الحاكم على السلم والأمن الدوليين، الذي يُعَد مصداقه البارز عدم اللجوء إلى العنف والتعايش السلمي- فإن المجتمع الدولي ما زال يشهد استمرار وقوع حادثة مُشينة اسمها الحرب، أو باصطلاح مُعاصر «النزاع المسلح» (Conflit Arme)، الذي يؤدِّي إلى الانتقاص من الحقوق الأساسية للناس ونقضها، وبخاصة في الحياة، التي تتوقف على وجودها بقية الحقوق الأخرى.

ويبدو -على الأرجح- أن الأوجه المتداخلة للكوارث والنزاعات ستزداد اشتدادًا مع مرور الوقت. فالتوسع الحضري، والهجرة، والتغييرات التي تطرأ على الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية، كلها عوامل يحتمل أن تزيد من حِدَّة التعرض والهشاشة في مواجهة الحالات الطارئة المعقدة، كما أن أخطار العنف واحتمال نشوب النزاعات ستزداد مع ازدياد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومنها: أزمة الغذاء، بطالة الشباب، التوسع الحضري السريع، الظلم الاجتماعي، ومن ثَمَّ يقتضي الأمر اعتماد برامج فاعلة لإدارة الأزمات، التي بوسعها أن تُبرِز البيئة المعقدة للأوجه المتداخلة بين النزاعات والكوارث، وذلك بوضع نهج يكتسي صبغة عملية أكبر وأكثر اندماجًا. وبخلاف ذلك، فإن من شأن تعقيدات الوضع أن تؤثر سلبًا حتى في حصيلة التداخلات، التي تكون الغاية منها تقليص أخطار النزاعات أو درءها، التي تركز فقط على الجانب المتعلق بالعلاقة

المترابطة، كما يستلزم الأمر إجراء مزيد من الدراسات؛ لاستكشاف فرص منْع حدوث النزاع، وإعداد برامج تعزز القدرة على امتصاص آثار الكوارث، على نحو يسهم في تقليص الأخطار المشتركة واقتراح الإستراتيجيات والتدابير الملائمة في هذا الشأن.

وتُعَد الحروب والنزاعات المسلحة والعنف السياسي من أشد الكوارث التي يتسبّب فيها الإنسان، فمنذ فجر التاريخ عرف العالم النزاعات المسلحة الدولية والداخلية؛ حيث كانت تُرتكَب أبشع الجرائم والانتهاكات للكرامة الإنسانية، فَتَنَبَّهَ العقلاء لقواعد تستوحي الشعور الإنساني، وتهدف إلى حماية الإنسان في حالة الحروب، وهكذا نشأت تدريجيًّا ممارسات تستهجن الأفعال التي لا تحترم شخص الإنسان، وترسم ممارسات تنظم مسائل الحروب والنزاعات، مُستمدة من الأخلاق والأديان ومبادئ القانون الطبيعي.

ومنذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، ونظرًا إلى ما أفرزته من تجارب قاسية، وخرْق للأحكام الدولية المتفق عليها، سارعت الدول التي ذاقت مرارة تلك الحرب، وشهدت أبشع صُوَر العنف، إلى التصديق على صياغة جديدة لاتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩، على أمل أن يكون لها فِعْل قانوني قوي، يستهدف الحفاظ على كرامة الإنسان حتى في زمن الحرب، وتعهدت باحترام حقوق الإنسان الأساسية في النزاعات المسلحة، وقد جاء البروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات جنيف في ١٩٧٧ ليؤكدا هذه الإرادة، فشُكِّلت بذلك القواعد التي جاءت في الاتفاقيات والبروتوكولَيْن ما يعرف بالقانون الدولي الإنساني.

وينصّ **القانون الدولي الإنساني** على مجموعة من القواعد القانونية الدولية المستمدة من الاتفاقيات أو الأعراف لحل المشكلات الإنسانية الناشئة بصورة مباشرة من النزاعات، التي تحمي الأشخاص الذين تضرروا، أو قد يتضررون بسبب النزاعات المسلحة، وهي قواعد تقوم على التمييز بين نوعيْن من النزاعات، هما: النزاعات المسلحة الدولية، النزاعات المسلحة غير الدولية.

يُعرَف النزاع المسلح الدولي بأنه «اللجوء إلى العنف بين دولتيْن أو أكثر، سواء بإعلان سابق أو من دونه».

بينما **يُعرَف النزاع المسلح غير الدولي** بأنه: «النزاع الذي يدور على إقليم دولة واحدة ما بين قواتها المسلحة وقوات مسلحة منسقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى، وتمارس تحت إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة».

تتميز قواعد القانون الدولي الإنساني بصفتها الآمرة؛ بمعنى أن قواعده مُلزِمة لجميع أعضاء المجتمع الدولي، ولا يجوز لأي دولة في الجماعة الدولية أن تتفاوض على أي موضوعات تتعارض مع القواعد الآمرة، والأمر لا يقف عند هذا الحد حول ما يتعلق بمدى إلزامية القانون الدولي الإنساني فقط، والقواعد الأساسية لحماية الإنسان في زمن النزاعات المسلحة، إنما اشتمل على آليات عدة عامة؛ لضمان احترام هذه القواعد، وفرْض التزامات أساسية عدة؛ لمكافحة أي فِعْل يشكل انتهاكًا جسيمًا لكرامة الإنسان وسلامة المجتمعات المدنية؛ إذ خصص جزءًا من أحكامه لمكافحة الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكَب في النزاعات المسلحة الدولية، انطلاقًا من مبدأ أن العقاب ركن أساسي في أي نظام قانوني، وقد عدَّت اتفاقيات القانون الدولي الإنساني الدول المتعاقدة مسؤولة عن حظر هذه الانتهاكات، وضرورة مكافحة مرتكبيها، ويكون بذلك القانون الدولي الإنساني قد حسم الجدل بأن حظر الأعمال الانتقامية ضد الأشخاص المدنيين والمؤسسات ذات الطابع المدني، وجميع الفئات الأخرى يحميها ذلك القانون في إطار النزاعات المسلحة الدولية.

وعلى الرغم من قواعد القانون الدولي الإنساني بصفتها الآمرة، فإن **التصنيف المزدوج بين نزاعات مسلحة دولية وغير دولية** كان نتيجة توازنات سياسية أكثر منه، بغية الوصول إلى الأشخاص المتضررين من الأعمال العدائية، ما يعطي الانطباع بأن هذا التصنيف المزدوج يحمل كثيرًا من الغموض والتداخل.

فمع ازدياد النزاعات المسلحة وغلبة النوع (الداخلي) غير الدولي عليها، ومع التداخل الكبير بين العناصر الدولية والعناصر الداخلية في النزاعات المسلحة، أوجد الفقهاء والقانونيون نوعًا جديدًا من النزاعات، هو «النزاع الداخلي ذو الأبعاد الدولية»، محاولًا تكييف الأوضاع المستجدة مع التصنيف المزدوج.

فقد أصبحت النزاعات المسلحة تأخذ أشكالًا جديدة، وأضحى تدخُّل الدول فيها يتخذ أشكالًا ووسائل مختلفة، وأصبحت الدول تحاول قدر المستطاع الابتعاد عن التصنيف القانوني للنزاعات المسلحة، تهربًا من تطبيق القانون الدولي الإنساني.

ففي العقد الماضي، تعرضت مناطق عدة من العالم لأحداث خطيرة، انتُهِكت فيها كل الأعراف والمواثيق الدولية، وتعرَّض السلم والأمن الدوليان للخطر، وانتُهِكت حقوق الإنسان في مناطق شتى من العالم أبشع انتهاك، وأُبيدَت أجناس وأعراق بشرية تحت سمْع العالم والمنظمات الدولية وبصرهم، كما حدث في يوغسلافيا ورواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وما يحدث في فلسطين والعراق وسوريا.

ومنذ عام ٢٠١٠، تشهد منطقة الشرق الأوسط اضطرابات وتوترات طالت كثيرًا من دول المنطقة (ليبيا- سوريا- اليمن)، من دون أن ننسى النزاع السابق في العراق، والوضع القديم الجديد في فلسطين وقطاع غزة تحديدًا، فأغلب هذه النزاعات بدأت وفق أشكال قانونية معينة، إلا أنها بسبب تداخُل كثير من العوامل الداخلية والدولية والجغرافية، سرعان ما تبدَّلت وتقلَّبت من تصنيف إلى آخر، أَضِف إلى ذلك عامل الإرهاب المؤثر في كل ما يحدث في المنطقة، سواء بالذرائع أو من خلال الحقائق.

وفي السياق نفسه، صدرت دراسة مشتركة أَعَدَّها كل من البنك الإسلامي للتنمية ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) في ديسمبر ٢٠١٤ بعنوان «إدارة الكوارث والنزاعات في دول منظمة التعاون الإسلامي»، استعرض فيها الكوارث والنزاعات في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال العقود الأربعة الماضية، وأخطار ونقاط الضعف في مواجهة الأخطار الطبيعية والصراعات، وطرحت الدراسة نهج إستراتيجية للوقاية والتخفيف من آثار الكوارث المحتملة، وتعزيز السلام والاستقرار، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في هذا المجال.

وأشارت الدراسة إلى أن أكثر من ٤٣٠ مليون شخص تضرروا في دول منظمة التعاون الإسلامي من أصل أكثر من ألفي كارثة مسجلة منذ عام ١٩٩٠، وقُتِل فيها أكثر

من ٦٥٠ ألف شخص؛ بسبب هذه الكوارث، إضافة إلى وفاة أكثر من ثلاثة ملايين في دول منظمة التعاون الإسلامي منذ عام ١٩٥٠؛ نتيجة الصراعات المسلحة، وبداية من عام ٢٠١٢ تَشرَّد أكثر من ١٤ مليون شخص داخليًّا من جراء الصراعات.

وأوضحت الدراسة أن الكوارث والصراعات المسلحة تَحُد من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ بتدمير الأصول الثابتة، وإلحاق أضرار بالقدرات الإنتاجية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، وهدْم البنية التحتية، والتسبُّب في الموت والتشريد والهجرة.

كما أكدت الدراسة أيضًا أن السلام والأمن شرطان أساسيان للتنمية والازدهار، وأن الفشل في التنمية يمكن أن يزيد بدرجة كبيرة من الآثار السلبية للأخطار الطبيعية والصراعات الأهلية المسلحة.

خامسًا: أسباب النزاعات المسلحة الداخلية:

من الجدير بالذكر أن الدولة بوصفها كيانًا سياسيًّا تتكون دائمًا من وحدة إقليمية، قد تكون متصلة أو منفصلة الأجزاء جغرافيًّا، كما أنها قد تتضمن مجموعة من السكان والرعايا ذوي الأصول والأديان المختلفة، وداخل هذه التركيبات الديموجرافية قد تتفاوت الحياة الاجتماعية، والمستويات الاقتصادية من إقليم لآخر، أو من جماعة لأخرى، بحسب مركزها السياسي أو الاقتصادي داخل الدولة.

وهذا الاختلاف قد يكون سببًا في بعض المشكلات بين هذه المجموعات، التي إذا لم تتم السيطرة عليها بأسلوبٍ عادل، قد يترتب على ذلك صراع نتيجة لتصادم المصالح، وقد يصل التصادم إلى حد استخدام العنف، هذا من جانب، ومن جانب آخر قد ترجع أسباب الصراع على السلطة، والأزمات الاقتصادية، والأزمات المتعلقة بالعرق والهوية، وتذبذب الأوضاع بين غياب الأخلاقيات واختفاء القيم التقليدية.

بناءً على ما سبق يتضح أن الأسباب الداخلية لها صور عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية، وهي على النحو التالي:

❑ **الأسباب السياسية:**

تُعَد الأسباب السياسية من أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى قيام نزاعات مسلحة داخلية، خاصة في حال ظهور بوادر ضعف المركز السياسي للقائمين على السلطة.

❑ **الأسباب الاقتصادية:**

يؤثر الوضع الاقتصادي في استقرار أي دولة، وخصوصًا الدول النامية؛ لأن الاستقرار يشجع على زيادة الاستثمار، ويساعد على توجيه موارد الدولة إلى التنمية وإقامة المشروعات الخدمية، التي ترفع مستوى المعيشة لدى الشعوب، الأمر الذي يؤدي إلى حل المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالمشكلات الاقتصادية، مثل البطالة والتضخم الاقتصادي، في حين أن التطور الاقتصادي في عديد من الدول النامية يسير بخطى متردية، والتخبط في السياسات الاقتصادية، وارتفاع نسب التضخم، وتَدهوُر البنية الأساسية؛ نتيجة أنَّ القائمين على هذه السياسات الاقتصادية ليست لديهم الكفاءة اللازمة لإدارتها، وانتشار عديد من الأمراض الاجتماعية، منها الرشوة والمحسوبية والاختلاس والفقر.

❑ **الأسباب الاجتماعية:**

كان البعض ينظر إلى الدولة -ذلك الكيان السياسي- على أنها جاءت حلًّا للمشكلات والصراعات الاجتماعية بين بني البشر، التي كانت تقوم بين الجماعات لأسباب عرقية أو دينية، وكان يُرى أن قيام الدولة- بشكلها الحديث- على أنقاض الأنظمة الإقطاعية والولاء السياسي لا يستجيب بالضرورة إلى الخلافات العرقية والدينية، التي استمرت فترات طويلة، وراح ضحيتها الملايين من البشر.

سادسًا: آثار النزاعات المسلحة على المجتمعات:

إن للنزاعات المسلحة آثارها الخطيرة على المجتمع، سواء من الناحية الإنسانية لإمكان سقوط عديد من الضحايا بين قتلى وجرحى، وكذلك من الناحية السياسية؛ حيث تهدد الدولة في كيانها السياسي؛ إذ قد تؤدي إلى انفصال إقليم من أقاليم الدولة، وتكوين

كيانات سياسية مستقلة، ما قد يدفع أقاليم أخرى إلى التطلع للقيام بمثل هذه النزاعات؛ أملًا في الحصول على استقلالها عن الدولة الأم، ولا تتوقف آثار هذه النزاعات عند هذا الحد، بل قد تكون لها آثارها التدميرية للمنشآت الاقتصادية، إضافة إلى أنها تعمل على هروب الاستثمارات، سواء المحلية أو الدولية، وفيما يلي انعكاسات هذه الآثار على المجتمعات:

❑ **الآثار الإنسانية:**

إن الآثار الإنسانية للنزاعات المسلحة الداخلية خطيرة جدًّا بسقوط عديد من الضحايا المدنيين الأبرياء بين قتلى وجرحى، أو نازحين داخليًّا، أو لاجئين في دولة أخرى.

وتُعَد الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى انتهاكات الحق في الحياة بشكل كبير؛ لأنها تُوقِع عددًا كبيرًا من القتلى في صفوف المدنيين الأبرياء.

ففي الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣، وصل عدد القتلى إلى نحو مليونيْن من المدنيين والعسكريين من كلا الجانبيْن، وخصوصًا الجانب العراقي.

أما الحرب الأهلية في الجزائر، التي اندلعت بين القوات الحكومية والمتطرفين الإسلاميين، فقد حصدت ما بين (١٠٠-٢٠٠) ألف قتيل. وكانت الحرب الأهلية في سيراليون قد حصدت أكثر من نصف مليون شخص في الفترة من عام ١٩٩١ إلى ٢٠٠٢، وتُعَد الحرب الأهلية في كولومبيا من أكثر الحروب الأهلية عنفًا؛ حيث استمرت أكثر من أربعة عقود، وحصدت الملايين من القتلى، أما الحرب اللبنانية التي وقعت منذ ديسمبر ١٩٧٥، والتي استغرقت ١٥ عامًا، فكانت من نتائجها مقتل أكثر من (٢٠٠) ألف شخص، مُورِست خلالها عمليات القتل على الهوية الطائفية في مراحلها الأخيرة.

إضافة إلى ذلك، فإن الدول التي تشهد نزاعات مسلحة داخلية تَبرُز فيها مشكلات اللاجئين والنازحين داخليًّا ودوليًّا، ففي كل عام تحدُث حالة نزوح كبيرة جديدة، ترتبط بالنزاعات والكوارث، وبشكل رئيس في البلدان ذات الدخل المنخفض، وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، وينضم أولئك المتضررون من جراء النزوح إلى ملايين عديدة

من السكان الذين يعيشون حالة نزوح بالفعل، وهذا يعكس الطبيعة المستعصية لهذه الظاهرة، وعجْز الحكومات عن التصدي لها.

وعلى الرغم من حقيقة أن عدد النازحين داخليًّا يفوق عدد اللاجئين بنسبة شخصين إلى واحد، إلا أنه تم تهميش النزوح الداخلي في عمليات السياسة العالمية الأخيرة، وتم حَجْبه من جراء التركيز الحالي على اللاجئين والمهاجرين، وهناك علاقة بين الحركة الداخلية وعبر الحدود، وذلك فيما يتعلق بالفرار والعودة على حد سواء، ولكن ينبغي فهْم طبيعتها ومداها بشكل أفضل.

وهناك حاجة إلى تخصيص مزيد من الموارد الإنمائية؛ للحد من أوجه الضعف القائمة والأخطار المستقبلية؛ وللتخفيف من الآثار طويلة الأمد للنزوح الداخلي؛ حيث إن ميزانيات المنظمات الإنسانية الحالية ليست مصممة للاستجابة إلى الاحتياجات المعقدة للأفراد العالقين في حالة نزوح داخلي.

سيستمر النزوح في إحداث آثار كبيرة ما لم تتم معالجة عوامل النزاع، الفقر، التغير البيئي، ضعف الدولة، وينبغي استثمار عديد من الموارد السياسية والمالية؛ لمنع نشوب النزاعات، وإدارة أخطار الكوارث، وبناء الدولة والدبلوماسية لمعالجة الأسباب المتداخلة لأزمات النزوح.

وقد بلغ عدد اللاجئين في قارة إفريقيا أكثر من (٤,٣) ملايين لاجئ عام ١٩٩٧، في حين بلغ عدد العائدين فيها (١,٧) مليون، وقد شهدت إفريقيا خلال التسعينيات من القرن السابق امتداد النطاق الجغرافي لحالة اللجوء فيها، وذلك من حقيقة ارتباط ظاهرة اللجوء بالنزاعات المسلحة الداخلية في الدول الإفريقية. ومن أمثلة ذلك، أنجولا وبوروندي وتشاد والكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وغانا وليبيريا ومالي وموزامبيق والنيجر ونيجيريا ورواندا والسنغال وسيراليون والصومال والسودان وتوجو وأوغندا، ليصبح عدد اللاجئين عند بداية عام ٢٠٠٠ في بلدان شرق إفريقيا والقرن الإفريقي نحو (١,٦) مليون لاجئ، و(٤٧٥) ألف لاجئ في دول وسط إفريقيا، و(٥٧٥) ألف لاجئ في دول غربي إفريقيا؛

أي أن مجموع عدد اللاجئين في إفريقيا بلغ حينذاك نحو (٣,٥٢) مليون، وقد وصل عدد النازحين بسبب النزاعات المسلحة في إفريقيا عام ٢٠١٦ أكثر من مليوني نازح.

ومن أبرز الأمثلة للنزوح واللجوء إلى الدول الأخرى ما تعرض له التوتسيون في رواندا من قِبَل الهوتو؛ حيث أدت الحرب الأهلية إلى لجوء أعداد ضخمة من السكان عام ١٩٩٤ قُدِّر عددهم بين مليونيْن و٣ ملايين شخص، وهو رقم يعادل ربع سكان رواندا.

وقد أشار تقرير مركز مراقبة النزوح الداخلي التابع للمجلس النرويجي للاجئين الصادر عام ٢٠١٧ إلى أنه سجل عام ٢٠١٦ (٣١,١) مليون حالة نزوح داخلي جديدة ناتجة عن النزاع المسلح والعنف والكوارث؛ أي ما يعادل شخصًا واحدًا يُجبَر على الفرار كل ثانية.

وأوضح التقرير حالات النزوح الناتجة عن النزاعات المسلحة والعنف والكوارث، وذلك على النحو التالي:

- **حالات النزوح الناتجة عن النزاع المسلح والعنف:**

سجل عام ٢٠١٦ (٦,٩) مليون حالة نزوح داخلي جديدة بفعل النزاع المسلح والعنف، وتُبيِّن أرقام التقرير اتجاهًا تصاعديًّا عمومًا منذ عام ٢٠٠٣؛ حيث يبلغ المتوسط السنوي (٥,٣) مليون حالة نزوح جديدة في السنة.

وأشار التقرير إلى أن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة التي تضم أكبر عدد من حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالنزاع المسلح؛ حيث حدثت غالبية حالات النزوح المرتبطة بالنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأكثر من (٩٢٢٠٠٠) حالة نزوح عام ٢٠١٦، بينما سجلت في سوريا (٨٢٤٠٠٠) حالة نزوح على الرغم من اتفاقيات وقْف إطلاق النار، كما تم رصد (٦٦٠٠٠٠) حالة نزوح جديدة في العراق؛ حيث هرب السكان من أجل سلامتهم في أثناء كل حملة من الحملات العسكرية التسع الكبرى خلال عام ٢٠١٦، وسجّل أيضًا ما لا يقل عن (٤٧٨٠٠٠) حالة نزوح جديدة في اليمن في ظل استمرار الوضع الأمني الصعب.

⊙ **حالات النزوح الناتجة عن الكوارث الطبيعية:**

سجلت (٢٤,٢) مليون حالة نزوح جديدة مرتبطة بالكوارث الطبيعية في ١١٨ بلدًا وإقليمًا عام ٢٠١٦، وكان النزوح بالكوارث أكثر بثلاثة أضعاف من النزوح الناجم عن النزاعات المسلحة. وأشار التقرير إلى أن ٩٧٪ من حالات النزوح عام ٢٠١٦ كانت ناجمة عن الكوارث المتصلة بالطقس والمناخ (العواصف، الفيضانات، حرائق الغابات، والظروف الشتوية القاسية)، وكانت أكثر من ثلثي حالات النزوح الجديدة كافة المرتبطة بالكوارث عام ٢٠١٦ في شرق آسيا والمحيط الهادئ (الصين، الفلبين، الهند) من أعلى الأرقام.

كما أنه في النزاعات قد يترتب عليها عمليات تنكيل واسعة بالأفراد التابعين لهذا الطرف أو ذاك؛ إذ يتعرض الضحايا لعمليات التعذيب والاعتداء الجنسي وعمليات هتك العرض، وكذلك تتأثر الأسرة، ويتعرض الأطفال لسوء التغذية.

❑ **الآثار السياسية:**

إن النزاعات المسلحة لها آثارها السياسية على الدول المصابة بها؛ حيث تُعَد مشكلة انهيار الدولة من أولى النتائج والآثار المترتبة على النزاعات المسلحة الداخلية والحروب الأهلية، ويُقصَد بانهيار الدولة تقويض مؤسساتها، وانهيار أجهزتها بما لا يسمح لها بأداء وظائفها المختلفة، ويتخذ هذا الانهيار نتيجة للنزاعات المسلحة نمطيْن أساسييْن، هما كالتالي:

⊙ **النمط الأول:**

الانهيار الشامل للدولة؛ ويُقصَد به انهيار السلطة المركزية، ويحدُث عندما تؤدي الإطاحة بالنظام إلى حدوث حالة من الفوضى الشاملة، بما لا يسمح لأي من الجماعات المتنازعة بالسيطرة على الحكم بصورة كاملة.

⊙ **النمط الثاني:**

الانهيار الجزئي؛ ويُقصَد به ضعف سلطة الحكومة، وترهُّل جهازها البيروقراطي، الذي ينجم عنه عجْز الدولة عن فرْض سيطرتها على جميع أقاليمها.

وقد تؤدي النزاعات المسلحة إلى مطالبة بعض الجماعات بالانفصال عن الدولة الأم، ومحاولة إنشاء كيان سياسي آخر مستقل، كما أن هذه الصراعات المسلحة قد تستمر في بعض الحالات بشكل يصعب معه التنبؤ بإمكان انتهائها، كما حدث في الصومال، وانهيار الحكومة المركزية.

❑ **الآثار الاقتصادية والاجتماعية:**

إن النزاعات المسلحة الداخلية لها آثارها الخطيرة من الناحية الاقتصادية؛ حيث تؤدي إلى إعاقة حركة التنمية؛ بسبب هروب الاستثمارات الداخلية، ومنْع تدفُّق الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة محل النزاع؛ نظرًا إلى ضعف المنشآت الاقتصادية، وتدمير البنية الأساسية اللازمة لتطوير العمليات الاقتصادية داخل الدولة، إضافة إلى بروز أعباء جديدة، تتمثل في عمليات الإغاثة اللازمة لضحايا هذه النزاعات المسلحة.

وكذلك، فإن من بين الآثار الاجتماعية للنزاعات المسلحة ما يصيب الأُسَر من عمليات التهجير وتدمير البنى التحتية، وما تتركه من آثار على الظروف المعيشية، خاصة آثارها على دخل الأسرة والبطالة، وعلى الظروف الصحية والتعليمية للأسرة، وما يطرأ على الأسرة من تغيير في الأدوار، خاصة دور المرأة، وكذلك ما تعانيه الأسرة من آثار، خاصة تراجُع مستوى الدخل، وتَقطُّع سُبُل المعيشة، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجُع المستويات الصحية والتعليمية للأسرة، وآثارها على المجتمع عمومًا، من خلال مؤشرات التنمية البشرية وغيرها من المقاييس.

وتمتد آثار النزاعات المسلحة إلى الجانب النفسي، وما تتركه من طبْع وسلوك غير سليم لأبناء المجتمع في تعاملهم معًا ومع الآخرين، وحتى بعد انتهاء النزاع فإن كثيرًا من الأحقاد تبقى، ويفقد كثير منهم الرغبة في العمل لخدمة المجتمع وبنائه من جديد.

إضافة إلى الآثار الإقليمية للنزاعات المسلحة؛ حيث إن حركة التجارة الدولية والاستثمارات بين دولة النزاع والدول المجاورة تتأثر بالنزاع، وكذلك حركة اللاجئين عبر الحدود تعمل على تحميل دول الجوار أعباء اقتصادية إضافية؛ لتوفير الحاجات الضرورية

لهؤلاء اللاجئين، واحتمال تسرُّب بعض الفئات المعادية للدولة المستقبلة للاجئين، ما يؤثر في حفْظ النظام، وحدوث أعمال فوضى في الدولة المجاورة.

ونتيجة لانتشار وتفاقُم الأعمال الوحشية، التي صاحبت معظم النزاعات المسلحة غير الدولية، التي أصبحت الوضع الغالب للنزاعات التي تشهدها مختلف بقاع العالم، ونتيجة لكثرة الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، وللقوانين والأعراف الإنسانية التي يهتز لها ضمير الإنسانية، ولما كانت آثار هذه النزاعات المسلحة وما تخلفه نتائج خطيرة، تفوق في بعض الحالات تلك الآثار التي تُحدِثها النزاعات الدولية، وأمام عمليات التنكيل بالأفراد التي تتم -مع الأسف- على مسمع ومرأى من الجميع، علمًا بأنها تتعارض مع أحكام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧.

سابعًا: القانون الدولي الإنساني والنزاعات المسلحة:

يشكل المدنيون الضحايا الرئيسين لانتهاكات القانون الدولي الإنساني، التي ترتكبها الدول وأطراف النزاع من غير الدول في النزاعات المسلحة المعاصرة، فضلًا عن استمرار دوامة النزاع المسلح والعنف في عديد من دول العالم، وتواصل المظالم السياسية أو العرقية أو الدينية، والكفاح من أجل الوصول إلى الموارد الحيوية مصدر لعديد من دورات النزاع المسلح المستمر.

وفي هذا الإطار، أصدر المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، تقريرًا عن «القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة»، أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر ديسمبر ٢٠١٥، وقد أشار التقرير إلى بعض التحديات الإنسانية التي تفرضها النزاعات المسلحة المعاصرة على القانون الدولي الإنساني، وفيما يلي أبرز هذه التحديات:

- التعقيد المتزايد للنزاعات المسلحة المرتبط بتشرذم الجماعات المسلحة والحروب غير المتكافئة وأقلمة النزاعات، وتحديات الحروب المستمرة عقودًا من الزمن.

- فقدان الحل الدولي الفاعل للنزاع وانهيار الأنظمة الوطنية.
- عدم قدرة النظام الدولي على الحفاظ على السلام والأمن، الأمر الذي عمل على تحويل التركيز في المساعي الدولية المبذولة من حل النزاعات إلى الأنشطة الإنسانية.
- استمرار تحمُّل المدنيين وطأة العمليات العدائية في معظم النزاعات المسلحة، خاصة عندما يندلع القتال في المناطق المكتظة بالسكان، إضافة إلى المعاملة السيئة وظروف الاحتجاز غير الإنسانية في حالة اعتقال الآلاف من الناس.
- ازدياد أعداد الأشخاص الفارين من مجتمعاتهم المحلية نتيجة الدمار الناجم عن العنف.
- تصاعُد أعداد الأشخاص النازحين داخليًّا واللاجئين وطالبي اللجوء، الذين اقتلعتهم النزاعات المسلحة وأعمال العنف القائمة في أنحاء العالم؛ حيث بلغ عددهم الإجمالي ٥٠ مليون شخص، وشكل الأشخاص النازحون داخليًّا أكثر من نصف هذا العدد عام ٢٠١٣، واستمر هذا الاتجاه السلبي في ٢٠١٤ مع تدهور حالات النزاع.
- وأشار التقرير أيضًا إلى التحديات القانونية المرتبطة بالنزاعات المسلحة، وفيما يلي أبرزها:
- التعقيد المتزايد الناجم عن تعدُّد الأطراف وعلاقاتهم الخلافية هو سمة النزاعات المسلحة المعاصرة.
- ازدياد عدد التدخلات الأجنبية في عديد من النزاعات المسلحة القائمة أسهم -إلى حد كبير- في تعدُّد الجهات الفاعلة.
- تدخُّل عديد من الدول في النزاع المسلح، وأحيانًا تصبح هي نفسها أطرافًا في النزاع دعمًا لطرف ضد آخر.

ثامنًا: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إقرار القانون الدولي الإنساني:

تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدور بارز في إقرار قواعد القانون الدولي الإنساني، وذلك عبر الوظائف المترابطة التالية:

- **وظيفة الرصد:** أي المتابعة المستمرة للقواعد الإنسانية؛ لضمان أنها تسير لتتناسب مع تطوُّر أشكال النزاع المسلح، وإعداد ما يلزم لمواءمتها وتطويرها عندما يكون ذلك ضروريًّا.
- **وظيفة الحفز:** أي التنشيط، ويتم ذلك خاصة في إطار مجموعات الخبراء الحكوميين لمناقشة المشكلات الناشئة والحلول الممكنة، سواء كانت هذه الحلول تنطوي على إجراء تغييرات في القانون أو غير ذلك.
- **وظيفة التعزيز:** وتعنى -بالضرورة- تشجيع الدول على التصديق على الاتفاقات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.
- **وظيفة الحارس:** وتُعنى بالدفاع عن القانون الدولي الإنساني ضد التطورات القانونية التي تتجاهل وجوده أو التي تسعى إلى إضعافه.

❑ **مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر على المستوى الميداني:**

تتمثّل أهم مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر على المستوى الميداني فيما يلي:

- **تذكير الأطراف بالحقوق والواجبات:** يُعَد تذكير أطراف النزاع بحقوقهم وواجباتهم بموجب الاتفاقيات أمرًا ضروريًّا، وإجراءً تقليديًّا، وتتضمن عملية التذكير عادة القواعد الخاصة بالتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، والقواعد الخاصة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة.
- **نشْر قواعد القانون الدولي:** قيام اللجنة بدور نَشِط في مجال نشْر القانون الدولي الإنساني؛ للحيلولة دون انتهاكه، وتشجيع عملية بدء تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيدين الدولي والداخلي، وذلك من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، ومساعدة الدول على التزود بأدوات قانونية مطابقة لمتطلبات الاتفاقيات الإنسانية، ويتم ذلك عن طريق الخدمات الاستشارية التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، وتتمثّل أنشطة الخدمات الاستشارية في:

- **الحلقات الدراسية:** إقليمية ووطنية للتعريف بالمبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني.
- **اجتماعات الخبراء:** التي تتم من خلال ترجمة الاتفاقيات، ودراسة النظم الموائمة للتشريعات.
- **تبادُل المعلومات:** مع الهيئات الوطنية والدولية؛ للتعريف بالمواثيق والممارسة العملية.
- **المطبوعات:** وذلك لتلبية الحاجات المعرفية بصورة واضحة ووجيزة تكون متاحة للجميع.

❑ **العمل على حماية ضحايا النزاعات المسلحة:**

تقوم اللجنة بهذا العمل عن طريق لفْت انتباه الأطراف إلى التزامها تجاه معاملة الضحايا والوسائل المستخدمة في الحرب، والإشارة إلى أي إخفاق في مراعاة هذه الالتزامات؛ حيث تجمع معلومات أولية بفضل وجودها في الميدان، وتواصلها مع الضحايا، ما يساعدها على التدخل لدى السلطات الفعلية؛ للعمل على تطبيق مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

وأوضح التقرير أن الاضطراب الذي تَصاعَد في أجزاء من الشرق الأوسط خلال ما يسمى «الربيع العربي» في ٢٠١١، الذي تحول إلى نزاعات مسلحة مدمرة في سوريا وليبيا واليمن خصوصًا، وذلك من جانب بعض الدول، التي بدأت بدعم الأطراف العديدة في تلك النزاعات بطرق عدة، الأمر الذي أدى إلى محدودية الوسائل الأساسية لبقاء الأشخاص الذين يكافحون للتغلب على آثار الاضطراب المتكرر.

كما أشار التقرير إلى وجود دول مثل أفغانستان وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى والصومال وليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية- لا تزال غارقة في نزاعات مسلحة طال أمدها، ما يَتسبّب في معاناة لا حد لها لشعوب بأكملها، فضلًا عن اندلاع نزاع

مسلح جديد في شرق أوكرانيا، تَسبّب بالفعل في موت آلاف الأشخاص، من بينهم كثير من المدنيين، ودمار هائل وتهجير ما يزيد على مليون شخص.

أكد التقرير أن المدى الإقليمي أثّر إيجابيًّا في امتداد النزاعات إلى البلدان المجاورة وتمدُّدها الجغرافي وأقلمتها؛ حيث أصبح سمة مميزة لعديد من النزاعات المسلحة المعاصرة، وذلك نتيجة التدخلات الأجنبية، كما هو الحال في الشرق الأوسط وشمال وغرب إفريقيا وفي سوريا. ويُعَد النزاع المسلح ضد بوكوحرام مثالًا على الامتداد الإقليمي، الذي يشمل بالفعل ما لا يقل عن أربع دول، وكذلك الحال بالنسبة إلى «القاعدة» و«داعش».

تاسعًا: القانون والحد من أخطار الكوارث على المستوى المجتمعي:

تصيب الكوارث، كبيرة كانت أو صغيرة، الناس حيث يقيمون، ويعاني منها الناس أيضًا على المستوى المجتمعي، وغالبًا ما يكون ذلك لعدم اتخاذ الاستعدادات اللازمة للحد من أخطارها أو تأخُّرها، ما يكون له الأثر السلبي على المجتمع، إضافة إلى عدم مشاركة المجتمعات المحلية أو تجهيزها بما يكفي للقيام بدور فعال في مجال الحد من الأخطار.

وفي هذا الإطار، أصدر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مؤتمره الحادي والثلاثين وثيقة في ديسمبر ٢٠١١، تتضمن تقديرًا عن أهم المعوقات والمشكلات التي تم تشخيصها في القوانين القائمة والعوامل الطبيعية، وفيما يلي أبرز هذه المشكلات والمعوقات:

- ارتفاع عدد ضحايا الكوارث الطبيعية إلى ما يزيد على (٢٩٧) ألف شخص، وتضرُّر أكثر من (٢١٧) مليون شخص في ٢٠١١ (مركز أبحاث الأوبئة- الناجمة عن الكوارث ٢٠١١)، منها كارثة التسونامي/ حالة الطوارئ النووية في اليابان، نتيجة آثار تغيُّر المناخ واستمرار زيادتها.
- تعثُّر عمليات التشريع الخاص بالاستعداد للحد من أخطار الكوارث في عديد من الدول.

- عدم تطبيق التشريعات الخاصة بالحد من أخطار الكوارث في حالة وجودها.
- الافتقار إلى وجود كيان مؤسسي قوي لوضع التشريعات والقوانين واعتماد التشريعات اللازمة للحد من أخطار الكوارث وتعديلها عند الضرورة.
- اقتصار السياسات الوطنية والنظم التشريعية المؤسسية في عديد من الدول على دعم إدارة الكوارث، وتحديدًا على التأهب للاستجابة أكثر منه على الحد من الأخطار.
- على الرغم من وجود كثير من الاتفاقات الدولية وتعهدات الدولة بمشاركة المجتمع المحلي في الحد من أخطار الكوارث وتنفيذ أنشطته على الصعيد المجتمعي، وفي إطار عمل هيوغو أيضًا، فإن هذه المشاركة قد تكون معدومة في كثير من الدول.
- غياب وسط سياسي وتشريعي تمكيني، إضافة إلى قلة التمويل المحلي، ونقص القدرات المحلية، أدى إلى تقليل إمكان تعزيز الحد من أخطار الكوارث على الصعيد المجتمعي واستدامته.
- التفاوت الكبير في مجال تنفيذ التعهدات التي التزمت بها الدول في إنفاذ الآليات أو تطبيقها أو إيجادها؛ للحد من أخطار الكوارث.
- عدم إدراك وإشراك كثير من المجتمعات المحلية في الأطر والهياكل التي وضعت على المستويين الوطني والمحلي.
- محدودية القدرات الوطنية والمحلية لتوفير الكفاءات المدربة والموارد؛ لتنفيذ السياسات والخطط بمشاركة القاعدة.
- التدني الشديد في تحقيق المستوى المطلوب في مجال الحصول على الموارد المالية على المستويات المحلية في بعض الدول، وفي مجال المحاسبة والشفافية في مجال الحد من أخطار الكوارث.
- وقد أكدت الوثيقة عدم تحقيق تقدُّم أكبر في مجال الحد من الكوارث على المستوى المجتمعي في عديد من الدول، وفيما يلي أهم نقاط الارتباط التي تتمثّل في النقاط التالية:

⊙ **غياب الإدارة السياسية الراسخة:**

- على الرغم من التعهدات الدولية الثابتة والمبادرات الواعدة على الصعيد الوطني لعديد من الدول، فإن الإرادة السياسية قد تتلاشى وتذوب؛ (حيث تحل أزمة سياسية ما محل أزمة أخرى).
- فشل القوانين المُحملة بآخر مفاهيم ومناهج الحد من أخطار الكوارث المتفق عليها دوليًّا، في تحقيق أي أهداف لارتباطها بالسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحددة لبلد ما.

⊙ **قلة التركيز على الحد من أخطار الكوارث في قوانين إدارة الكوارث:**

- عدم التزام دول عديدة بالنص على الحد من أخطار الكوارث في قوانينها الرئيسة المتعلقة بإدارة الكوارث.
- على الرغم من اعتماد بعض الدول على ما يسمى (القوانين الشاملة لإدارة الكوارث)، تقوم بتنظيم مختلف جوانب الحد من أخطار الكوارث عبر مجموعة متنوعة من القوانين على المستوى الوطني وعلى مستوى المناطق والمحافظات.

⊙ **غياب المشاركة والإعلام المجتمعيين:**

- قلة مشاركة المجتمع المحلي في الحد من أخطار الكوارث، سواء الأفراد أو المجتمعات؛ حيث إنهم يواجهون صعوبات في قياس الخسائر المحتملة للكوارث المقبلة بصورة موضوعية، مقابل قضايا أكثر إلحاحًا، ولا سيما القضايا المتعلقة بسبل معيشتهم وحياتهم اليومية.
- عدم فهْم المجتمعات المحلية وإدراكها -في الغالب- الأخطار، التي هي عُرضة لها، أو الخطوات التي يمكن أن تتخذها للحد من مَواطن ضعفها.
- جمْع المعلومات المتعلقة بأخطار الكوارث يتم فقط على المستوى الوطني، ولا تُنشَر المعلومات على المجتمعات المحلية إلا بصورة محدودة.
- حصر مسؤولية عدد من الأنظمة الوطنية والمحلية للحد من أخطار الكوارث في المسؤولين الحكوميين فقط، وعدم إشراك ممثلي المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات وجهود التنفيذ.

⊙ **قلة إشراك منظمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص:**

- افتقار الوضوح في تشريعات إدارة الكوارث لدور منظمة المجتمع المحلي والقطاع الخاص في مجال الحد من أخطار الكوارث.
- الغموض في توصيف دور المجتمعات المحلية بشكل واضح، خاصة في مجال الإنذار المبكر.

⊙ **الفجوات في السلطات والقدرة والتمويل على المستوى المحلي:**

- افتقار السلطات المحلية إلى الخبرة والموارد البشرية اللازمة للاضطلاع بأنشطة الحد من أخطار الكوارث.
- عدم وجود التمويل الكافي لنشاط الحد من أخطار الكوارث.

⊙ **الثغرات في تطبيق القوانين على المستوى المجتمعي:**

- عدم تنظيم استعمال الأراضي في دول عديدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقُم المشكلات في البناء على الأماكن المعرضة للفيضانات أو الزلازل وغيرهما.
- التطبيق الصارم لقواعد إدارة الأراضي وقوانين البناء الفاعلة قد يؤدي إلى طرْد أعداد كبيرة من الناس، ما يدفعها أحيانًا إلى الانتقال إلى مناطق أخرى لا تقل خطورة عن الأولى، بل قد تكون أخطر. إن لم تكن هناك توجيهات صارمة مبنية على دراسات عميقة للمكان البديل.

⊙ **الافتقار إلى المساءلة:**

- نظرًا لتداخل جهود وزارات وهيئات عديدة في مجال الحد من أخطار الكوارث، ونقْص المعلومات الواضحة والموحدة ومتطلبات التمويل لمختلف أنشطة الحد من أخطار الكوارث، الأمر الذي يحول دون معرفة الجهة المسؤولة عن فشل المشاريع أو تحديد مصدر الإخفاق.

وأكد التقرير ضرورة الالتزام بعدد من المسائل التي تسهم في تحسين الأمور، وهي كالتالي:

- **إعلام المجتمع المحلي وتوعيته بمسألة الحد من أخطار الكوارث:**

ضرورة أن تتضمن مسودة تشريع الحماية المدنية متطلبات جديدة، وهي أن تشمل برامج ومناهج التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي معلوماتٍ عن أخطار الكوارث، وتوفير المعلومات وترويجها، والتدريب على أخطار الكوارث، والتخفيف من آثارها، وتشجيع منظمات المجتمع المدني والمحلي على حفْز تغييرات مجتمعية إيجابية.

- **مشاركة المجتمع المحلي في الحد من الكوارث:**

ضرورة تشكيل لجان مجتمعية تضُم مختلف المجالات، وممثلين عن القطاع الخاص المهني والمجموعات المجتمعية المختلفة بصورة قانونية؛ لتؤدي دورها في النهوض بالحد من أخطار الكوارث على صعيد المجتمعات المحلية.

- **الموارد المالية على صعيد المجتمعات المحلية:**

الإسراع والاقتداء بالدول التي بدأت بعض قوانينها بتخصيص مبلغ من الميزانية العامة للدولة لأنشطة الحد من أخطار الكوارث مباشرة، وعدم الاكتفاء بإنشاء «صناديق للنكبات» لتغطية نفقات الطوارئ إثر حدوث كارثة فقط.

- **تطبيق قوانين البناء وقواعد استخدام الأراضي:**

ضرورة تطبيق قوانين البناء، مع الأخذ في الحسبان كل المعايير المبنية على الدراسات الدقيقة.

- **وضْع خرائط بالأخطار:**

الاقتداء بالدول التي تبنت تشريعاتها ضرورة قيام السلطات المحلية في الدولة بوضع خرائط تتضمن تقدير احتمالات لتقليل الأخطار على المستوى المحلي تتوافق مع الإستراتيجية الوطنية، وفي سياق التنمية المستدامة، وتُبيِّن فيها آليات تشخيص الأخطار والأخطار الطبيعية والصناعية، ومَواطن ضعف المناطق التابعة لها.

- **زيادة المساءلة:**

تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح في إطار الأنظمة الوطنية وآليات تفعيلها، وضرورة قيامها برفع تقارير سنوية تُبيِّن فيها مدى التقدم في مجال الحد من أخطار الكوارث، والمسؤولين عن الإهمال وفشل تطبيق المشاريع.

❑ **إعادة الإعمار والتنمية فترة ما بعد النزاعات:**

إن إعادة الإعمار والتنمية لمرحلة ما بعد النزاعات هي بمنزلة دليل للسياسات والإستراتيجيات الشاملة، التي تضع الإجراءات الساعية إلى توطيد السلام، وتعزيز التنمية المستدامة، وتمهيد الطريق أمام النمو واستعادة الحياة.

ومع ذلك، فإن التجربة تدل على أن عمليات السلام تظل مراحلها الأولى في التحول من النزاع إلى السلام هشةً، كما تظل أخطار استئناف العنف مُرجَّحَة للغاية، ويرجع ذلك إلى أن الدول الخارجة من النزاعات تتسم بقدرة ضعيفة أو منعدمة على جميع الأصعدة، ومؤسسات مدمرة، وانعدام الحكم الرشيد، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، فضلًا عن الفقر الكامن وراء هذا كله؛ لذا فإن الاستجابة للأوضاع فترة ما بعد النزاعات ظلت في الماضي ضعيفة وغير فاعلة إلى حد كبير.

ولهذه الأسباب يجب تركيز مزيد من الاهتمام على كل الإجراءات، التي تدعم السلام، وتُمهِّد الطريق أمام النمو وتجدُّد الحياة.

ومن الضروري النظر إلى عمليات إعادة الإعمار والتنمية فترة ما بعد النزاعات، واستخدامها بوصفها فرصة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع المتضررَيْن وتحولهما الاجتماعي والاقتصادي. وإن النهوض بالأمن البشري يقع في صميم جميع أنشطة إعادة الإعمار والتنمية فترة ما بعد النزاعات، وأن تتم مواصلة هذه السياسة في إطار سياق شامل للبحث عن السلام والأمن.

إن هذه السياسة إطار إستراتيجي ومعياري يوضح -على نحو شامل- الصورة الكاملة لمجالات الأنشطة الحيوية والحاسمة لتوطيد السلام، كما أنها تقدم أيضًا القواعد الاسترشادية لترجمة الإستراتيجيات الشاملة لعملية إعادة الإعمار والتنمية فترة ما بعد النزاعات إلى أعمال نوعية محددة، تمكن الدول المتضررة من أن تتصدر عملية إعادة الإعمار والتنمية لمجتمعاتها.

وإن معظم نماذج إعادة الإعمار تفتقر إلى الشمولية، مفضلة بعض جوانب إعادة الإعمار والتنمية فترة ما بعد النزاعات واستبعاد جوانب أخرى، ما يُعرِّضها أحيانًا إلى

خطر استئناف النزاع، لذلك فإن هناك حاجة تدعو عمليات إعادة الإعمار والتنمية فترة ما بعد النزاعات إلى ترجمة التزامها بالسلام إلى فوائد ومنافع ملموسة، ويتوقف هذا على وضْع إستراتيجيات شاملة وصياغتها، تتطلب قدرات مؤسسية وبشرية هائلة في تنفيذ عملية إعادة الإعمار والتنمية فترة ما بعد النزاعات.

إن هذه السياسة ستخفف من الضغط على الدول المتضررة، وذلك بتوفير إستراتيجية متسقة ومتماسكة من شأنها أن تسرع بتخطيط وتنفيذ برامج سريعة الأثر، وأن تُوطِّد السلام في مرحلة ما بعد الكارثة.

عاشرًا: أهمية تقييم مَواطن الضعف والقدرات:

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مؤتمراته الدولية والوثائق الصادرة عنه والمحافل الدولية الأخرى، وكذلك دليل تقييم مَواطن الضعف والقدرات، يؤكد أن هذا الإجراء يساعد على الحد من الكوارث الطبيعية أو التي من صُنْع الإنسان. فعملية تقييم ضعف السكان وقدراتهم تُعَد فرصة جيدة لجمع البيانات المتصلة بكيفية تجنُّب الأخطار قبل حدوثها، وأداة تُمكِّنها من إعداد البرامج اللازمة للحد من الخسائر المحتملة في الأرواح والممتلكات، وإدخال التحسينات التنظيمية، وتدفُّق المعلومات، وفي عملية اتخاذ القرار باعتبار ذلك كله من التدابير التي لا غنى عنها لتخطيط البرامج المخصصة، سواء للحد من آثار الكوارث أو لمواجهتها.

إن التدبير الفاعل للشأن العام يشكل عنصرًا حاسمًا في تحديد أخطار الكوارث، وتنفيذ المخططات للتقليص من مَواطن الضعف والهشاشة والأخطار، ويُوصَى باعتماد المنهجيات التالية لتحسين تدبير الشأن العام في مواجهة أخطار الكوارث:

- صياغة سياسات وطنية ومحلية تضع ضمن أولوياتها التخفيف من الآثار، وعلى نطاق أوسع، اعتماد انتقال السياسات من الاستجابة للكوارث إلى التخفيف من آثارها، وذلك لإرساء ثقافة الوقاية.
- إعداد أدوات تخطيط داعمة (إطار وطني لإدارة أخطار الكوارث، أو خطة وطنية لإدارة الكوارث)؛ لتفعيل الإجراءات الخاصة بالسياسات التنفيذية،

ولتحديد مسؤوليات الوزارات وغيرها من الجهات المعنية الأخرى، ولتحديد الأولويات من أجل التخفيف من آثار الكوارث.

- إنشاء لجان فاعلة لإدارة الكوارث/مجلس/لجان للتنسيق ووضع السياسات، تُمثِّل فيها الجهات المعنية الرئيسة، بما فيها الحكومة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، ويتعين أن تدعمها هيئات مناسبة على المستويات الوطنية والمناطق.
- وضْع الخطط الخاصة بتقييم أخطار الكوارث وتنفيذها، وتشمل- من جملة أمور أخرى- وضْع خرائط أخطار الكوارث بتحليلات دقيقة، إعداد خرائط الأخطار لتحديد مناطق الأخطار العامة، إنشاء قاعدة بيانات الكوارث، مرفقة بتحليل للظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في مختلف المناطق.
- إدماج الأعمال المتعلقة بإدارة أخطار الكوارث في الخطط الوطنية؛ وذلك لتعزيز البناء الأكثر أمانًا للمباني والبنى التحتية وتطبيق مخطط استغلال الأراضي لتقليص احتمال تعرُّض التجمعات السكانية والبنى التحتية للأخطار.
- تشجيع الوزارات والإدارات ذات الصلة على وضع مسألة التخفيف من أخطار الكوارث في صلب اهتماماتها، ومن ثَمَّ العمل على إصلاح منهجياتها؛ لإبراز التصميم والإرادة. ويمكن لبعض الوزارات المعنية أن تنشئ وحدات داخلية؛ للتخفيف من آثار الكوارث، وتقديم المساعدة الفنية اللازمة في هذا الشأن.
- إنشاء نظام إقليمي بين البلدان المعرضة لأنواع مماثلة من الكوارث، وتطوير آلية تأمين بين الدول الصغيرة التي يتعذر عليها امتصاص الآثار الناجمة عن الكوارث.
- تعزيز عملية تنفيذ الإستراتيجيات الوقائية لإدارة البيئة؛ من أجل التخفيف من أخطار الكوارث والآثار السلبية للتغير المناخي.
- تعزيز إدارة الموارد المائية المستدامة بطرق عدة، من ضمنها: تقليص هدر الماء بسبب التسرب، عدم فاعلية أنظمة الري وإعادة تدوير المياه الحضرية المستعملة والمياه الصناعية، تجميع مياه الأمطار، التركيز على موارد مائية

جديدة (مثل تحلية مياه البحر)، تنفيذ منهجيات مبتكرة وتشاركية؛ مثل الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

- تعزيز الاستغلال المستدام للمراعي، والحفاظ على البيئة وإدارتها إدارة فاعلة باعتماد أساليب عدة، من ضمنها: إعادة التشجير، حماية التربة، إدماج مشاريع التمدن في عملية الإدارة المستدامة للأراضي، من خلال توفير الفضاءات المفتوحة وحماية قنوات الصرف الطبيعية وتأمين سلامة المزارع.

إن إعداد القدرات من أجل تقليص أخطار الكوارث أمر يستلزم تحليلًا عميقًا لمَواطن الضعف والقوة، والأخطار المحتملة، وأنظمة للإنذار المبكر، والتخطيط للطوارئ، وتخزين المعدات والإمدادات، وآليات التنسيق وتبادل المعلومات، وتوفير التدريب المشترك والتمارين الميدانية من خلال التجارب الافتراضية. وفي هذا الصدد، يُوصَى باعتماد المنهجيات التالية على الصعيدَين الوطني والدولي؛ لتعزيز القدرات وتطويرها:

- إنشاء قواعد بيانات وطنية ومحلية؛ لتصنيف المعلومات المتعلقة بأخطار الكوارث المحتمل وقوعها، وإجراء تحليل للأخطار ولمَواطن الضعف والهشاشة والقدرات المتوافرة.
- إنشاء فريق خبراء لجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وإجراء تحليلات للأخطار والاحتياجات والقدرات.
- التطوير والتحديث لخطة طوارئ محكمة التصميم، والقيام بتدريبات منتظمة، وعقْد اجتماعات تنسيقية، والحرص على إشراك جميع الأطراف المعنية ذات الصلة في عملية التخطيط للطوارئ؛ حيث يساعد ذلك الأطراف المشاركة على التعلم من السيناريوهات المحتملة؛ لمعرفة الاحتياجات والقدرات والفجوات القائمة.
- إنشاء غرفة عمليات للإنذار المبكر متعددة الاختصاصات؛ لضمان تبادل المعلومات بين الفاعلين الرئيسين، والتنفيذ المندمج في عملية الإنذار المبكر عبر جميع القطاعات، كما يجب أن يكون إصدار السلطات للإنذارات على الصعيد الوطني محددًا بوضوح بموجب سلسلة التعليمات الخاصة لبث الإنذار.

- إجراء تحليل لجميع احتياجات الإنذار المبكر؛ لسد الثغرات ومَواطن الضعف والهشاشة، ووضع خطة وطنية من أجل التعزيز المنهجي لأنظمة الإنذار المبكر.
- تعزيز قدرات المؤسسات المحلية من خلال إشراك الخبراء المحليين في تدابير تطوير المهارات؛ حيث إن تقليص أخطار الكوارث يعتمد على التدابير التي يتعين اتخاذها على الصعيد المحلي، والعمل وفقًا لذلك على إنشاء أو دعم مرافق التدريب المحلية.
- وضْع شبكات لبناء القدرات بين المؤسسات ذات الصلة بين الدول؛ بغية تقاسُم المعارف والخبرات ونقلها وتبادلها.
- بناء شبكة إقليمية للأخطار المتعددة من أجل إدارة فاعلة لأخطار الكوارث، مع إمكانية تحديد مجالات التعاون، تشمل تبادل المعلومات، بناء القدرات، تقاسم التكنولوجيا والبنى التحتية المشتركة، تعزيز المعايير المشتركة.
- تعزيز التعاون مع المنظمات متعددة الأطراف، ومن ضمنها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث، البنك الدولي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر، المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش؛ وذلك للتوعية ولصياغة سياسات إقليمية، ولاكتساب القدرات في مجال إدارة أخطار الكوارث وتعزيزها، وتبادل الممارسات المُثلى والدروس.

❑ **مفهوم تقييم مَواطن الضعف والقدرات:**

ترتكز الرؤية المُبسطة لتقييم مَواطن الضعف والقدرات على المحوريْن الآتييْن:

الأول: يساعد على التعرف على الأخطار المحتملة التي يَعُدونها ذات أولوية، وتحديد أسبابها.

الثاني: وسيلة تساعد على تحديد الأولويات، وتؤدي إلى تصميم تدابير تسهم في الحد من الكوارث، ووضع أنشطة وبرامج في كل مجال من مجالات الأولوية ليدعم بعضها بعضًا، وتلبي الاحتياجات المجتمعية.

❑ **أهمية تقييم مَواطن الضعف والقدرات:**

- يسهم في التعرف على احتياجات السكان المعرضين للخطر، وعلى مدى استعدادهم لمواجهة الخطر، وما أولوياتهم، ومَن الفئات الأكثر ضعفًا.
- تجمع عملية تقييم مَواطن الضعف والقدرات بين المعنيين الرئيسين للسعي لإيجاد حلول.
- يساعد على قياس قدراتها ومَواطن ضعفها، سواء في أنشطة التأهب أو المواجهة، كما يساعد الجهات الخارجية على المساهمة والعون.
- أسباب تقييم مَواطن الضعف والقدرات بوصفها أداة للتشخيص والتخطيط:
- تفهُّم طبيعة الأخطار، التي تواجه الشعوب الضعيفة ومستواها.
- التعرف على مصادر هذه الأخطار، وعلى الفئات التي ستتضرر منها على نحو أسوأ من غيرها.
- تحديد القدرات المتوافرة للحد من الأخطار التي تهدد أشد الفئات ضعفًا.
- تعزيز البرامج التنظيمية ودعم تأثيرها؛ لتصبح أكثر فاعلية.

❑ **أُسُس نجاح عملية تقييم مَواطن الضعف والقدرات:**

- الاستثمار في الموارد البشرية، والوقت اللازم لتخطيط عملية التقييم، وإعدادها، وإجرائها، وتحليل نتائجها.
- الفهم الواضح لنظم القيم والمعتقدات لدى تقييم مَواطن الضعف والقدرات.
- إشراك المجتمع محل التقييم في عملية التقييم.
- استيعاب احتياجات المجتمع المحلي.
- مشاركة جميع فئات المجتمع المحلي في عملية التقييم.
- توسيع نطاق الشراكات والتنسيق مع الخبراء والتعاون مع مراكز البحوث.
- تشجيع إشراك السلطات المحلية في جميع مراحل عملية التقييم؛ لتحسين التواصل مع المجتمعات.

وبناءً على ما سبق، يسهم تقييم مَواطن الضعف والقدرات في توفير المعلومات التحليلية، بتحديد دور مؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في مواجهة الكوارث وإدارتها.

وفي الإطار نفسه، حذر التقرير السنوي للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، حول «الكوارث في العالم ٢٠١٦»، من عدم وجود استثمارات عالمية لوقاية المجتمعات، التي يتعرض عشرات الملايين من سكانها لأخطار كوارث يمكن التنبؤ بها والوقاية منها.

وأوضح التقرير -الصادر بعنوان «الصمود .. إنقاذ الأرواح اليوم -هو استثمار للغد»- أن الاستثمار في منْع وقوع الكوارث يمكن أن يُنقِذ الأرواح والأموال، مضيفًا أن ٤٠ سنتًا فقط من كل ١٠٠ دولار تُنفَق على المساعدات الدولية، يتم استثمارها في مجال التأهب والتدابير للحد من أخطار الكوارث.

وأَبْرَزَ التقرير أن التداعيات المؤلمة للكوارث تتضمن الهجرة القسرية، التي بلغت أعلى مستوى لها منذ الحرب العالمية الثانية، مع الأخذ في الحسبان أن عدد الكوارث الطبيعية وحجمها «آخذ في الازدياد».

كما أكد التقرير أن «الاستجابة للتحديات الإنسانية اليوم ليست فقط مسألة تمويل، بل استثمارات في حلول وشراكات تعزز سُبُل العيش، والتضامن الاجتماعي، والصحة، والرفاهية، ودعْم المجتمعات المحلية لتحمُّل الصدمات والمِحَن في المستقبل».

ودعا التقرير الدول المانحة والمنظمات المنخرطة في أعمال الإغاثة إلى الانضمام إلى مبادرة (تحالف المليار)، التي أطلقها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر نهاية عام ٢٠١٥؛ لتأمين حماية مليار إنسان حول العالم من التعرض لتبعات الكوارث بحلول عام ٢٠٢٥.